مجلة دار الإبداع

عدد خاص

بكلية أبحاث القانون الدولي والدبلوماسي والعلاقات السياسة والدولية

العدد الثاني والعشرون

مجلة دار الإبداع لنشر البحوث التربوية والعلمية
(ONLINE ISSN : 2682 - 2717) (PRINT ISSN : 2682 - 2709)

مجلـــة دار الإبـــداع

الإصدار الأول

العدد الثاني والعشرون

١٤٤٤ هـ / ٢٠٢٣ م

دار الإبـداع

رئيس مجلس الإدارة

د. فايز الشيمي

رئيس التحرير

د. أمين أبو بكر

السكرتير

نبيلة أحمد

الطبعة : الأولى

مجلة : دار الإبداع

العدد الثاني والعشرون

تصنيف : مجلة علمية بحثية

التصميم والإخراج الفنى

حسن عبد الحليـم

المقاس : 21 × 29

رقم الإيداع : 2202 /

الترقيم الدولي : 978 - 977 - 6860 - 00 - 0

العنوان : 55 ش ترسا متفرع من ش الهرم الجيزة

Address : 55 Tersa St. Off Haram St., Giza

00201002024992 - 00201097732833

الدور الثاني منطقة Caffee Trust 24227 مكة المكرمة

darelcbr3@gmail.com 00966580550309

تنبيه: لا يجوز نشر أي جزء من هذه المجلة أو اختزان مادتها بطريقة الاسترجاع، أو نقلها على أي وجه أو بأية طريقة إلكترونية كانت، أم ميكانيكية، أم بالتصوير، أو بالتسجل أو بخلاف ذلك، إلا بموافقة الناشر على هذا كتابة مقدماً.

All rights reserved. No Part this book may be reproduced، or transmitted in any form or by any mean، electronic or mechanical، including photocopying، recording or by any information storage retrieval system، without the prior permission in writing of the publisher

الآراء الواردة في المجلة

لا تمثل - بالضرورة - وجهة نظر المجلة ولا أسرة تحرير المجلة، فالبحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر كاتبها، وليس وجهة نظر المجلة.

ملحوظة : مسئولية ما ورد فى مقالات هذا العدد من أفكار و آراء تقع على عاتق كاتبيها ، لا على هيئة التحرير

هيئة التحرير

رئيس التحرير

ا.د. سليمان محمد سليمان

رئيس قسم علم النفس التربوي جامعة بني سويف

مدير التحرير

د. آمين أبوبكر

قسم المناهج وطرق التدريس

كلية التربية جامعة السادس من أكتوبر

مستشار المجلة

د. عماد محمد يحي قاسم

عضو هيئة التدريس في كلية وآدبها بجامعة أم القرى بمكة المكرمة

سكرتير التحرير

نبيلة أحمد

أهداف المجلة

١. **الجودة والتميز :**نلتزم بقياس أدائنا من خلال تطبيق مقاييس رفيعة المستوى تحترم الطموحات الكبيرة، والسعي نحو التميز من خلال التزامنا بأرقى المقاييس الفكرية في التعليم والتعلم والابتكار

٢. **القيادة والعمل بروح الفريق** :نلتزم التزاماً راسخاً بتعزيز الأدوار القيادية الفردية والمؤسسية التي تدفع عجلة التنمية الاجتماعية ، مع إيمانها العميق بالاحترافية والمسئولية والإبداع والعمل بروح الفريق الواحد.

الحرية الأكاديمية :يعد الاستكشاف الفكري المنضبط والصادق جوهر تقاليدنا الأكاديمية الذي يظهر بشكل واضح في جميع جوانب الأنشطة البحثية و العلمية.

٣. **العدالة والنزاهة :**نلتزم بمبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والتنوع الثقافي ، ويلتزم الجميع بأعلى درجات الأمانة والاحترام والأخلاقيات المهنية.

الشفافية والمساءلة :نلتزم التزاماً راسخاً بعرض فكرها على المجتمع والعلماء لقياس مقدار إسهاماتها في المعرفة العالمية، ويلتزم الجميع باحترام قيمها في جميع الأنشطة العلمية والدراسية

٤. **التعلم المستمر :**نلتزم بدعم التعلم المستمر ، وتعزيز النمو الفكري المستمر ورفاهية المجتمع المستدامة.

الأهداف الإستراتيجية:

١. **الهدف الاستراتيجي الأول:** الإجادة والتميز في جميع المجالات والتميز في مجالات محددة (تحقيق تقدم في التصنيفات العالمية عن طريق تقوية الجامعة بأكملها، والتميز بحثياً وتعليمياً في مجالات أكاديمية محددة)

٢. **الهدف الاستراتيجي الثاني :** أعضاء و محكمين متميزون. (استقطاب وتطوير أعضاء هيئة تحكيم و استشاريين متميزون)

٣. **الهدف الاستراتيجي الثالث :** الكيف وليس الكم. (تحقيق الجودة المطلوبة للبحث العلمي)

٤. **الهدف الاستراتيجي الرابع :** تعزيز قدرات الباحثين و المحكمين. (تمكين الباحثين و المحكمين من اكتساب المهارات الفكرية والمهنية أثناء حياتهم البحثية و العلمية)

٥. **الهدف الاستراتيجي الخامس :** بناء جسور التواصل. (بناء جسور التواصل داخل المركز القومي للبحوث وخارجه مع الجامعات والشركات والمجموعات المحلية والعالمية)

المقدمة

السادة والسيدات القراء الأعزاء

السادة الباحثين والسيدات الباحثات

السادة المهتمين والمهتمات بالدراسات التربوية والدراسات الإنسانية بشكل عام.

يسعد دار الإبداع أن تقدم مشاركة فعالة ومتميزة لكل المهتمين بالنشر والقراءة والاستفادة من إمكانات مجلتنا العلمية المتخصصة.

إن بحوثنا المنشورة في مجلتنا تخضع لشروط صارمة علمية حتى تظهر في أحسن صورة منهجية من خلال مراجعتها من قبل لجنة دولية من كثير من الباحثين المتميزين عربياً وأوربياً.

إن الفريق الذي يعمل من أجل أن يقدم خدمة متميزة وأضافة علمية متميزة حريص كل الحرص بنشر البحوث والدراسات الجديرة بالنشر بعد أن تستوفي معايير النشر، ولا تقصر اللجنة العلمية أو مستشارو المجلة في إعطاء ملاحظاتها للباحثين الراغبين في نشر بحوثهم حتى تظهر في أفضل صورة ممكنة.

ومن أجل مصداقيتنا فقد حرصنا قبل إصدار المجلة على استيفاء جميع التصاريح وحتى كذلك الترقيم الدولي.

ويسعدنا أن نتلقى البحوث والدراسات وفقاً للشروط المحددة من قبل المجلة.

ويتمنى فريق المجلة من خلال تضافر الجهود أن تتبوأ مكانة مرموقة من خلال عمل جاد حريص كل الحرص على جودة المواد المنشورة.

إن المجلة جهة نشر وتحكيم وصاحب البحث هو المسؤول عن محتوى بحثه أو دراسته، وتجتهد المجلة في تقييم العمل ولكن يبقى المحتوى ملكاً لصاحبه دون أدنى مسئولية على المجلة.

جميع شروط النشر والمواصفات تجدونها على موقع المجلة.

والله ولي التوفيق ،،

مع تحيات فريق دار الإبداع

المدير المسؤول / فايز الشيمي

مستشاري المجلة

ا. د سليمان محمد سليمان	أستاذ ورئيس علم النفس التربوي بكلية التربية جامعة بني سويف
ا. د اماني سعيدة	أستاذ ورئيس قسم علم النفس التربوي بكلية الدراسات العليا للتربية جامعة القاهرة
ا.د. أمل محمود علي	أستاذ المناهج وطرائق تدريس اللغة العربية والتربية الإسلامية ووكيل كلية التربية بجامعة المدينة العالمية بماليزيا
د. محمد عيسى الحوراني	الرتبة:أستاذ مساعد المسمى الوظيفي:رئيس قسم إعداد معلم اللغة العربية والتربية الاسلامية ورئيس قسم الدبلوم التربوي في جامعة العين بالإمارات
د. ضياء الدين حسنين	المسمى الوظيفي: باحث ومحاضر بجامعة اوسنابروك بألمانيا
د. ناصر علي محمد احمد برقي	خبير مناهج التاريخ مدير تنفيذي المجلس العربي للأخلاق والمواطنة
د.عماد يحيى قاسم هنداوي	أ.مساعد تخصص الأدب والنقد الأدبي.
د. إيمان محمد مبروك قطب	أستاذ المناهج وطرائق التدريس بكلية التربية جامعة المدينة العالمية بماليزيا، ونائب رئيس القسم ووكيل كلية التربية سابقا
د. منال محمود مصطفى	أستاذ مساعد علم النفس التربوي بكلية الدراسات العليا للتربية بجامعة القاهرة
د. اسامة الشريف	المحاضر السابق بجامعة تبوك واليرموك تخصص الإدارة التربوية
د. أسامة عادل النبراوي	مدرس الإعاقة السمعية بكلية علوم ذوي الاحتياجات الخاصة بجامعة بني سويف
د. حسام عطيه حسين سالم عابد	مدرس الإعاقة السمعية بكلية علوم ذوي الاحتياجات الخاصة بجامعة بني سويف

قواعد النشر

تنشر المجلة البحوث العلمية الأصيلة التي تتوافر فيها شروط البحث العلمي وخطواته المتعارف عليها عالمياً. ويتم استلام البحث المستوفي للشروط والمعايير التالية:

-وقوع موضوع البحث ضمن اهتمامات وأهداف المجلة
-التزامه بقواعد النشر المتبعة في المجلة.

١) لاتعتمد المجلة نمطاً واحداً في عناصر تقرير البحث، نظرا للتنوع الكبير في طبيعة البحوث التربوية من الكمي إلى النوعي، ومن التجريبي الميداني إلى الوصفي، إلا أن العناصر الرئيسية المشتركة بينها تتمثل في:

- مقدمة أو خلفية موضوع البحث وأدبياته ومسوغاته وأهميته.
- مشكلة البحث وتحديد عناصرها وربطها بالمقدمة.
- منهجية البحث المناسبة لطبيعة المشكلة البحثية وتتضمن الإجراءات والبيانات الكمية أو النوعية التي مكنت الباحث من معالجة المشكلة البحثية ضمن محددات وافتراضات بحثية واضحة.
- نتائج البحث ومناقشتها مناقشة علمية مبنية على إطار فكري متين يعكس تفاعل الباحث مع موضوع البحث من خلال ما يتوصل إليه الباحث من استنتاجات وتوصيات مستندة إلى تلك النتائج.
- البحث لم ينشر ولم يقدم للنشر إلى أي مجلة أخرى وهذه مسئولية الباحث .
- عدم التقدم بطلب سحب البحث بعد إبلاغ الباحث بوصول بحثه إلى المجلة، ودفع تكاليف البحث التي تقدرها هيئة التحرير في حالة التقدم بطلب سحب البحث في أي وقت بعد إبلاغ الباحث بالاستلام.

عدم اعتراض أي عضو من أعضاء فريق البحث على أي قضية تخص فريق البحث نفسه، وفي حالة تلقي هذا الاعتراض يلتزم الموقع على التعهد بدفع تكاليف النشر التي تقدرها الهيئة، ويتم التوقف كلياً عن السير بإجراءات نشر البحث.

٢) تعتمـــــد المجلة نظام رابطة السيكولوجيين الأمريكان Psychological Association (APA American) لأغراض التوثيق للمراجع بالإنجليزية والإقتباس وإخراج الأشكال والجداول وأخلاقيات البحث وغيرها من عناصر تقرير البحث شكلاً ومضموناً وعلى الباحث أن لايعتمدعلى المصادر الثانوية غير الموثوقة في هذا المجال، وفيما يلي بعض العناصر التي يتوقع من الباحث العودة إلى قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية التي تساعد في التعرف على المعايير والشروط في هذا النظام ومنها (مع ملاحظة بعض المعايير غير الحدية، وتحتفظ المجلة ببعض الخصوصيات في هذا الإطار):

- التوثيق في المتن وقائمة المراجع من كتب ودوريات مع الإختلاف في عدد المؤلفين، والتوثيق من الإنترنت في ضوء طبيعة المعلومات المتوفرة.
- الالتزام بأخلاقيات البحث وحقوق الملكية.

٣) يطبق على المراجع العربية نظام APA مع تعديل طفيف تحدده طبيعة الثقافة العربية المتعلقة بطريقة كتابة اسم الباحث.

٤) يقدم البحث مكتوباً باللغة العربية أو اللغة الإنجليزية ومطبوعاً على الكمبيوتر بمسافات مزدوجة، ومتوافقة مع برنامج Ms Word حجم خط ١٤ Normal وترسل البحوث وجميع المراسلات المتعلقة بالمجلة إلى سكرتير تحرير المجلة .

٥) من الضروري أن يظهر في الصفحة الأولى من البحث عنوان البحث، واسم الباحث(الباحثين)، وجهة العمل، والعنوان (العناوين)، وأرقام الهواتف الخلوية، والبريد الإلكتروني، ورقم الفاكس (إن وجد)، ولضمان السرية الكاملة لعملية التحكيم، يجب عدم ذكر اسم الباحث، أو الباحثين في متن البحث، أو أية إشارة تكشف عن هويتهم، ويمكن استخدام حاشية الصفحة الأولى لتحديد جهة الدعم أو عبارة شكر لجهة معينة ذات صلة.

٦) يتم اخطار الباحث بنتيجة التحكيم للبحث إلكترونياً، وقد يتم إشعار الباحث بالنواقص (إن وجدت) أو أن يتم الاعتذار عن السير في الإجراءات في ضوء التحكيم الأولي.

٧) يخضع البحث المرسل إلى المجلة إلى تحكيم أولي من قبل هيئة التحرير لتقرير أهليته للتحكيم الخارجي، ويحق للهيئة أن تعتذر عن السير في إجراءات التحكيم الخارجي أو عن قبول البحث للنشر في أي مرحلة دون إبداء الأسباب.

٨) البحث المقبول للنشر يأخذ دوره للنشر حسب تاريخ قبوله للنشر بصرف النظر عن العدد الذي تم تحديده أو العدد الذي أرسل إليه أو في أحد الأعداد التي تليه.

٩) تعتذر المجلة عن عدم إعادة البحث الذي يتم إرساله إلى المجلة (بكليته أو أجزاء منه) إلى الباحث في حالة عدم قبوله للنشر في أي مرحلة من المراحل، كما تعتذر عن أي طلب بتزويد الباحثين بتقارير التحكيم للبحث الذي يتم رفضه، إلا باستثناء من هيئة التحرير.

١٠) ما ينشر في المجلة يعبر عن وجهة الباحث (الباحثين)، ولا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة.

١١) ترتب البحوث عند النشر في عدد المجلة وفق اعتبارات فنية، وليس لأي اعتبارات أخرى أي دور في هذا الترتيب، كما أنه لا مكان لأي اعتبارات غير علمية في إجراءات النشر.

الفهرس

أثر الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية على تحقيق
التنمية الاقتصادية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس
إعداد مازن سالم مرزق العتيبي.....٨
السياسة الدولية والجرائم الرقمية خصص باحث
الماجستير في القانون الدولي والعلاقات السياسية
إعداد : وليد عبدالله احمد الجمالي
إشراف الدكتور: يحيى عبدالمحسن عبدالرازق ٢٥
بحث في القانون الدبلوماسي والعلاقات الدولية
بعنوان : مدي تطور العلاقات الدبلوماسية في المملكة العربية منذ نشأتها ٤١
إعداد: أفنان عبد المحسن ناصر العبيد
اشراف الدكتور : يحيي عبدالمحسن عبدالرازق ٤١
Improving oral skills for non-native leaners of English
Prepared by : Entesar Abdullah Alghamdi.....56

أثر الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية على تحقيق التنمية الاقتصادية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

إعداد

مازن سالم مرزق العتيبي

كلية ليدز الدولية البريطانية

مكة المكرمة- المملكة العربية السعودية

٢٠٢١م.١٤٤٢هـ

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة درجة توافر الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية وعلاقتها بتحقيق التنمية الاقتصادية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وتحقيقاً لأهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، وتمثَّلت أداة جمع المعلومات في استبانة تكونت من (٢١) فقرةً موزعةً على محورين، محور درجة توافر الاستقرار السياسي بـ (١١) فقرة، ومحور مستوى تحقيق التنمية الاقتصادية بـ (١٠) فقرات، وطُبقت الاستبانة بأسلوب الحصر الشامل على عينة مكونة من (٦٥) عضو هيئة تدريس تم اختيارها من مجتمع الدراسة المكون من (٨٠) عضو هيئة تدريس، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها أن درجة توافر الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية جاءت متوسطة، ومستوى تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية جاء عالياً، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عيِّنة الدراسة حول درجة توافر الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغير (الجنس، التخصص العلمي، سنوات في التعليم الجامعي)، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عيِّنة الدراسة حول مستوى تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغير (الجنس، التخصص العلمي، سنوات في التعليم الجامعي)، وأخيراً أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية بلغت (٠,٨٩٨) ذات دلالة إحصائية بين درجة توافر الاستقرار السياسي، ومستوى تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

وأوصت الدراسة بضرورة أن تُحسن الحكومة من أدائها حتى يتوافر رضا شعبي على أدائها، وأن تطبق سيادة القانون على الحكام والمحكومين، وأن تحرص الدولة على استقلالية القضاء، وأن تحرص الحكومة على تحسين معيشة الأفراد، وأن تتخذ الحكومة إجراءات لجعل مستوى الأسعار مناسب لدخل المواطن.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار السياسي، التنمية الاقتصادية، السياسة الخارجية، المتغيرات الإقليمية والدولية.

Abstract

The study aimed to identify the degree of the political stability in the Kingdom of Saudi Arabia and its relationship to achieving the economic development from the point of view of the faculty staff. To achieve the objectives of the study, the researcher used the descriptive survey approach. The tool for collecting information was a questionnaire consisting of (21) paragraphs distributed on two pivots, the pivot of the degree of the availability of the political stability with (11) paragraphs, and the pivot of the level of achieving the economic development with (10) paragraphs. The questionnaire was applied using a comprehensive enumeration method on a sample of (65) faculty members selected from the study community of (80) faculty members. The study reached a number of findings: The degree of the political stability in the Kingdom of Saudi Arabia was medium, and the level of achieving the economic development in the Kingdom of Saudi Arabia was high. The findings also showed that there were no statistically significant differences between the average responses of the study sample about the degree of the availability of the political stability in the Kingdom of Saudi Arabia is attributed to the variable (sex, academic specialization, years in university education). There are no statistically significant differences between the averages of the responses of the study sample about the level of achieving the economic development in the Kingdom of Saudi Arabia attributed to the variable (sex, academic specialization, years in university education). Finally, the findings showed that there was a strong positive correlation of (0.898) with statistical significance between the degree of the political stability and the level of achieving the economic development in the Kingdom of Saudi Arabia.

The study recommended the need for the government to improve its performance so that there is popular satisfaction with its performance. The rule of law shall be applied to the rulers and the ruled. The country is keen on the independence of the judiciary. The government is keen to improve the lives of people. The government takes measures to make the price level suitable for the income of the citizen.

Keywords : Political Stability, Economic Development, Foreign Policy, Regional and International Variables.

مقدمة:

يعتبر الاستقرار أحد العوامل الرئيسة والضرورية لازدهار ونمو المجتمعات، ويشكل الشرط الرئيسي للأمن والطمأنينة لدى أفراد المجتمع، وإذ فُقِد فتحدث حالة من الفوضى والاضطراب في المجتمعات، ويُعيق تقدمها.

ويُعد الاستقرار السياسي أحد أشكال الاستقرار الذي تسعى إليه أغلب النظم السياسية في العالم، إلا أن الرؤى حول تحقيقه تختلف من حالة إلى أخرى، وتتوقف إلى حد كبير على خصوصية الدول وطبيعة القيم الثقافية والتفاعلات بين القوى المجتمعية المختلفة (أبو درنة، ٢٠٢٠، ص.٢٨٤).

وتحرص الدول على تحقيق الاستقرار السياسي نظراً لما يحققه من قدرة على التعامل مع كافة المتغيرات الداخلية والخارجية واستيعاب التوتر الداخلي في الدولة، ومواجهة التحديات والحد من أشكال الصراعات التي تؤثر على المجتمع ككل، ودوره البارز في إحداث توازن في الدولة بين كافة المؤسسات والمجتمعات وتحقيق أي من المتطلبات للأفراد، والاستثمار الأمثل للقدرات المتاحة لتحقيق النهضة المنشودة للدولة (السرحان، ٢٠١٧، ص.٣).

وتسعى المملكة العربية السعودية كغيرها من الدول إلى تحقيق الاستقرار السياسي، لقدرته على الارتقاء بالدولة، والنهوض بها في المجالات المختلفة، ومن بينها المجال الاقتصادي، ولأهمية هذا المجال فقد ارتكزت رؤية ٢٠٣٠م في أحد محاورها على الاقتصاد المزدهر من خلال توفير الفرص للجميع، والإيمان بتطوير الأدوات الاستثمارية، وتخصيص الخدمات الحكومية وتحسين بيئة الأعمال بما يسهم في استقطاب أفضل الكفاءات العالمية والاستثمارات النوعية (موقع رؤية ٢٠٣٠ في المملكة العربية السعودية، ٢٠١٦).

والاستقرار السياسي أحد المحددات المهمة والرئيسية للتنمية الاقتصادية، فكلما كان المجتمع يتمتع بمستوى مرتفع من الاستقرار السياسي، فإنه يسهم في توفير البيئة الملائمة لنشاط الأعمال، وزيادة معدلات الاستثمار والتراكم الرأسمالي، وبالتالي، يحقق معدلات نمو مرتفعة (التل، ٢٠٢١).

وتمثل التنمية الاقتصادية أهم موارد الدولة لتحقيق متطلبات المجتمع المحلي، وتلبية كافة المتطلبات الفردية والجماعية والاجتماعية، ولها دوراً بارزاً في تحقيق الرفاة الاجتماعي، وتطوير كافة مجالات الحياة، حيث أن النهوض بالمجال الاقتصادي وتنميته ينعكس جلياً على كافة الأنشطة والمجالات في كافة مؤسسات الدولة (الكتبي، ٢٠٢٢، ص.١٦٥).

وأكد هادي (٢٠١٨، ص.١٣٧) على أن توفر الاستقرار السياسي يساهم في إيجاد المناخ الملائم لتوجيه السياسات الاقتصادية نحو تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، مما يؤدي إلى الرفع من المستوى المعيشي والرفاهية للأفراد، هذا بدوره ينتج عنه زيادة الرضا الشعبي تجاه أداء النظام السياسي، فالاستقرار السياسي له دور في نجاح السياسات الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى للتنمية الاقتصادية آثار إيجابية تعزز الاستقرار السياسي.

ونظراً لأهمية الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في النهوض بالدول جاءت الدراسة الحالية لمعرفة العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

مشكلة الدراسة:

تواجه المملكة العربية السعودية العديد من التحديات الإقليمية والعالمية التي تؤثر على استقرارها السياسي، وتباعاً على أوجه التنمية فيها، ومن أهمها التنمية الاقتصادية التي تنعكس على حالة الرضا المجتمعي. ومن بين هذه التحديات ما حدث من ثورات الربيع العربي، والحرب اليمنية، والملف النووي الإيراني، والحرب الروسية الأوكرانية، والعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى زيادة بعض الأعباء على المواطنين، مثل غلاء الأسعار، وتدني الرواتب مقارنة مع نظام الحكم السابق، مما يمثل حالة سياسية غير مستقرة. والدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي نتيجة للصراعات والاضطرابات والحروب، سيؤدي ذلك إلى التأثير سلبياً على مستوى الأداء الاقتصادي من خلال معدلات نمو اقتصادي متدنية وغير مستقرة وانخفاض تراكم رأس المال وبالتالي انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي (التل، ٢٠٢١).

وعلى الرغم من أهمية توافر الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في الدول، إلا أن نتائج بعض

الدراسات السابقة كدراسة الملاجي (٢٠٢١) في الأردن أكدت على تدني مستوى الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط، ودراسة عبد الخالق (٢٠٢٢) أوضحت ضعف مستوى التنمية الاقتصادية في معظم الدول العربية، ودراسة السرحان (٢٠١٧) في المملكة العربية السعودية أكدت على ضعف الاستقرار السياسي والأمني نظراً للتحديات الداخلية والخارجية، والمتغيرات الإقليمية والدولية.

وبناء على ما تقدم فإنه يمكن تحديد مشكلة الدراسة في الحاجة للكشف عن درجة توافر الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية وعلاقتها بتحقيق التنمية الاقتصادية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

أسئلة الدراسة:

تتمثل أسئلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما أثر الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية على تحقيق التنمية الاقتصادية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما درجة توافر الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

٢- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس عند مستوى دلالة ($\alpha \leq ٠,٠٥$) لدرجة توافر الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغيرات (الجنس، التخصص العلمي، سنوات الخبرة في التعليم الجامعي)؟

٣- ما مستوى تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

٤- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس عند مستوى دلالة ($\alpha \leq ٠,٠٥$) لمستوى تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغيرات (الجنس، التخصص العلمي، سنوات الخبرة في التعليم الجامعي)؟

٥- هل توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α ≤٠,٠٥) بين درجة توافر الاستقرار السياسي ومستوى تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية؟

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في التعرف على درجة توافر الاستقرار السياسي، وتحديد مستوى التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، والكشف عما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس عند مستوى دلالة (α ≤٠,٠٥) لدرجة توافر الاستقرار السياسي، ومستوى تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغيرات (الجنس، التخصص العلمي، سنوات الخبرة في التعليم الجامعي)، ورصد ما إذا كان هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عن مستوى دلالة (α ≤٠,٠٥) بين درجة توافر الاستقرار السياسي، ومستوى تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

أولاً: الأهمية العلمية:

١- تتضح أهمية الدراسة من أهمية متغيراتها الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية كإحدى أهم القضايا الاستراتيجية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

٢- تتناغم الدراسة الحالية مع رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ حول ضرورة النهوض بالاقتصاد وأهميته في تحقيق التنمية الشاملة.

٣- ندرة الدراسات في هذا المجال- على حد علم الباحث- مما يمثل نواة يمكن الارتكاز عليها في الدراسات اللاحقة.

٤- تقديم توصيات يمكن من خلالها تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

ثانياً: الأهمية العملية:

١- تزويد القيادة السياسية في المملكة العربية السعودية بمعلومات واقعية حول درجة توافر الاستقرار السياسي ومستوى تحقيق التنمية الاقتصادية لاتخاذ ما يلزم من إجراءات لتحسينهم وتطويرهم.

٢- تقديم تغذية راجعة إلى القيادات السياسية بالمملكة العربية السعودية حول الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية لتعزيز الإيجابيات وتلافي السلبيات.

٣- تزويد الباحثين بمقياس ذات خصائص سيكومترية مقبولة.

٤- توفر فرصة للمتابعين للشأن الداخلي السعودي للاطلاع على تجربة المملكة العربية السعودية السياسية، وتنميتها الاقتصادية.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

١- الحدود الموضوعية: اقتصرت موضوع الدراسة على أثر الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية على تحقيق التنمية الاقتصادية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

٢- الحدود البشرية: تم تطبيق الدراسة على أعضاء هيئة التدريس بقسمي العلوم السياسية والاقتصاد بكلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبد العزيز بجدة، وقسم الاقتصاد بكلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية في جامعة أم القرى.

٣- الحدود المكانية: تم تطبيق الدراسة في جامعة الملك عبد العزيز بجدة، وجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

٤- الحدود الزمانية: طبقت الدراسة في الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي ١٤٤٤هـ/٢٠٢٣م.

الاطار النظري:

الاستقرار السياسي:

يعتبر الاستقرار السياسي أحد القضايا التي استحوذت على تفكير العديد من المفكرين والمحللين السياسيين منذ البداية الحقيقية للفكر السياسي، ويعد هذا المفهوم من أكثر المفاهيم السياسية تعقيداً وغموضاً، وهو مفهوم معياري فما قد يتسبب في استقرار دولة ما، قد يتسبب في الوقت ذاته في عدم استقرار دولة أخرى (بوعافية، ٢٠١٦، ص.٨).

مفهوم الاستقرار السياسي:

تعددت التعريفات التي قُدمت للاستقرار السياسي شأنه في ذلك شأن المفاهيم في العلوم الإنسانية والعلوم السياسية بشكل خاص نظراً لغموضه وتعقده، وتنوع أساليب تحقيقه ومتطلباته، ومن بين هذه التعريفات تعريف ريتشارد هيقوت Richard Higot الذي عرف الاستقرار السياسي بأنه:» قدرة مؤسسات النظام على تسيير الأزمات التي تواجهه بنجاح وحل الصراعات القائمة داخل الدولة بصورة يستطيع معها أن يحافظ عليها في منطقة تمكنه من إنهاء الأزمات والحد من العنف السياسي وتزايد شرعية النظام» (بدر الدين، ١٩٨١،ص. ٣٦).

اتجاهات ظاهرة الاستقرار السياسي:

ظهرت العديد من المدارس التي تناولت موضوع الاستقرار السياسي واختلفت في تناولها له، وكان من بين هذه المدارس ما يلي:

أولاً: المدرسة السلوكية:

تنظر هذه المدرسة إلى الاستقرار السياسي باعتباره غياب العنف السياسي، والذي يتم تعريفه باعتباره مجموعة الأحداث والسلوكيات التي يمكن ملاحظتها كأعمال شغب والانقلابات والحروب الأهلية، ووفقاً لذلك فإن النظام السياسي المستقر هو ذلك النظام الذي لا يشهد أي مظهر من مظاهر العنف المختلفة من مظاهرات وقلاقل واضطرابات وانقلابات واغتيالات سياسية وحروب أهلية، وهو ذلك النظام الذي يسوده السلم وطاعة القانون، والذي تحدث فيه التغيرات السياسية والاجتماعية، وتتم عملية اتخاذ القرار

وفقاً لإجراءات مؤسسية وليس نتيجة لأعمال عنف (الشرياني، ٢٠٠٢، ص.٢٣).

وبالرغم من أهمية ذلك الاتجاه إلا أنه قد تعرض للعديد من الانتقادات، أهمها اعتماده في تعريف الاستقرار السياسي على عامل سلبي يتمثل في غياب العنف، كما أن هذا الاتجاه قد ركز بشكل أساسي على جانب السلوك السياسي وأهمل جوانب أخرى مثل المؤسسات السياسية والخلافات داخل النخبة (بكر، ٢٠٢١،ص. ٧٢).

ثانياً: المدرسة التنظيمية:

يرى أنصار هذه المدرسة أن الاستقرار السياسي حسب هذه المدرسة يكون مرادفاً ومساوياً لحفظ النظام والإبقاء عليه، لذلك فإنها تعتبر هذه المدرسة ذات نزعة محافظة، كما أنها تنطوي على نوع من الانحياز القيمي، لأنها تعتبر أي تغيير يحدث في النظام بمثابة تهديداً له، ومؤشراً على عدم الاستقرار السياسي، ويمكن القول بأن هذا التعريف قد أدخل عليه بعض التعديل فيما بعد، بحيث أصبح يتم النظر للاستقرار السياسي ليس باعتباره مجرد الإبقاء على الوضع القائم، بل القدرة على التكيف مع الأوضاع والظروف المتغيرة، ومن ثم فإن كان التغير أكبر من التكيف فإن النظام السياسي يكون غير مستقر، وأما إذا كان التغير أصغر من التكيف فإن النظام السياسي يكون مستقر (بدر الدين، ١٩٨١، ص.٣٦).

ثالثاً: المدرسة البنائية الوظيفية:

تركز هذه المدرسة في تعريفها للاستقرار السياسي على الأبنية الحكومية، حيث يمكن التمييز بين الأبنية الحكومية من حيث درجة استقرارها، وذلك عن طريق قدرتها على إيجاد التقبل لنظمها وإيجاد اتجاهات مؤيدة ومساندة لها، ويعد المؤشر على الاستقرار السياسي في هذه الحالة هو قدرة المؤسسات السياسية المختلفة على التأقلم مع التغيرات المحيطة والاستجابة لها، وبالرغم من ذلك إلا أن هذه المدرسة قد تعرضت للنقد باعتبارها تركز على بعد واحد وهو البعد المؤسسي، وبالرغم من أهمية البعد المؤسسي، إلا أنه لا يكفي لتفسير ظاهرة الاستقرار السياسي (السرحان، ٢٠١٧، ١٥).

يتضح مما سبق من تعدد المدارس في دراستها للاستقرار السياسي وجود نوع من الصعوبة في تحديد مفهوم الاستقرار السياسي، بحث ركزت المدرسة السلوكية على الأنماط السلوكية للاستقرار السياسي متمثلة في غياب العنف، في حين تناولت المدرسة التنظيمية الاستقرار السياسي باعتباره مرادف لحفظ النظام، بينما تناولته المدرسة البنائية الوظيفية بالتركيز على الأبنية الحكومية، وتناولته المدرسة الأخيرة المدرسة الأدائية بالربط بين الاستقرار السياسي والأداء الحكومي.

أداء المؤسسات:

يقصد بذلك قدرة النظام السياسي على إيجاد التوازن المطلوب بين كل من المدخلات والمخرجات كأساس للعملية السياسية، وهنا ظهر اتجاه يحدد وظيفية النظام السياسي بتحقيق الهدف، واتجاه آخر يوضح كيفية إسهام النظام السياسي في أداء كل الوظائف، أي الاستجابة للمجتمع في عملية التخصيص السلطوي للقيم، ويرى البعض أن أي نظام سياسي يتكون من مجموعة من المدخلات تتمثل أساساً في التأييد الذي يلقاه النظام، وفي المطالب المقدمة إليه سواء كانت مادية أو معنوية، أما المخرجات فيه التي تعبر عن مدى استجابة النظام للمطالب المقدمة إليه، وتؤثر هذه المخرجات على المطالب المقدمة إلى النظام وعلى مدى ما يلقاه من تأييد خلال العملية المعروفة بالخبرة المعادة أو التغذية العكسية، أو عملية التغذية الراجعة وتستمر الدورة(بوقرة، ٢٠١٧م، ص.٣٦٠).

مؤشرات الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية:

١- التداول السلمي للسلطة: تعد عملية انتقال السلطة داخل النظام السياسي مؤشراً حقيقياً لظاهرة الاستقرار السياسي، والتداول السلمي للسلطة في المملكة العربية السعودية كان قد مهد لها العاهل السعودي الراحل الملك عبد الله بن عبد العزيز عام ٢٠٠٦ من خلال إقامته لـ» نظام هيئة البيعة» التي أوكلت إليها مهمة اختيار الملك وولي العهد مستقبلاً، ما يعني إضعاف عملية الترتب العمري التي كانت متبعة في تولي الحكم، والتمهيد لتحول آلية انتقال السلطة من الشكل الأفقي إلى الرأسي، هذه الفقرة ذاتها من المادة الخامسة للنظام الأساسي للحكم في السعودية الصادر عام ١٩٩٢ في عهد الملك فهد بن عبد العزيز، تم تعديلها مع تنحية ولي العهد السابق محمد بن نايف، واستبداله بولي ولي العهد محمد بن سلمان في يونيو ٢٠١٧، وكانت تنص على الآتي: « يكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن

عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء، ويبايع الأصلح منهم للحكم على كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم» (المصري، ٢٠١٧).

٢- تطبيق الديمقراطية وتدعيم مبدأ المشاركة السياسية: بدت السعودية بتطبيق تدريجي للممارسة الديمقراطية من خلال المشاركة الشعبية في انتخابات المجالس البلدية منذ عام ٢٠٠٥ (نايف، ٢٠٠٩).

٣- شرعية وقوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة: كسب النظام السياسي الشرعية، يساهم في تدعيم استقراره السياسي، وتعتبر المرجعية الدينية في المملكة العربية السعودية أساس الحكم والنظام الأساسي للمملكة، وتعود المرجعية الدينية لمؤسسها محمد بن عبد الوهاب مؤسس الوهابية والتي تعتبر ا لصفة الملازمة لشرعية النظام السعودي مسنداً حكمه إلى شرعية دينية قوامها الكتاب والسنة (إسماعيل،٢٠٠٧، ٤٧).

٤- غياب العنف والثورات: لكن في المملكة العربية السعودية هناك حالة من الاستقرار النسبي، وذلك لغياب مظاهر العنف والحروب الأهلية باستثناء بعض المطالبات والمظاهرات في المناطق الشرقية من المملكة والتي يقطنها أغلبية شيعية (إبراهيم، ١٩٩٢، ١٧).

٥- ثبات مناصب القيادات السياسية: بقاء القيادة السعودية في منصبها لفترة طويلة هو بسبب طبيعة الحكم القائم على الأساس الملكي الوراثي (السرحان، ٢٠١٧، ص.٣٥).

ومن خلال ما سبق يتضح توفر الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية، حيث يتحقق التوافق المجتمعي على القيادة، وغياب العنف في معاملة المواطنين والمقيمين، ووجود توازن بين مدخلات النظام ومخرجاته، وتوفر رضا مجتمعي عن القرارات السياسية، وقبل كل ذلك وجود شرعية للنظام السياسي، وقدرة الدولة على بسط نفوذها على كامل أراضيها، كل ذلك ساهم في تحقيق الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية، السعودي، مما يتطلب من النظام السياسي المحافظة على هذا الاستقرار بتلبيته لمتطلبات أفراد المجتمع، وتحقيق آمالهم في العيش بكرامة وحرية وعدالة اجتماعية.

مؤشرات عدم الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية:

مؤشرات عدم الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية تتفاوت بين مقدار القوة والأهمية المؤثرة، فتعد المملكة العربية السعودية جزء من المنظومة الإقليمية والدولية التي تشارك العالم على الصُّعد كافة الأمنية والاقتصادية والسياسية، ففي المجال الأمني تشارك السعودية في مكافحة الإرهاب، أما في الإطار الاقتصادي فهي من كبار الدول المصدرة للنفط، أما من الناحية السياسية فهي تتزعم دول التحالف الإسلامي العسكري في الحرب على اليمن، كل هذه تعد من مخاطر عدم الاستقرار داخل السعودية، مع التأكيد على بعض المؤشرات لعدم الاستقرار في السعودية تتمثل في الآتي (عنان، ٢٠١٧):

- الانقسام داخل العائلة المالكة: ذكر السرحان (٢٠١٧، ٣٧) إن تولي الملك سلمان العرش وتنصيب نجله الأمير الثلاثيني صاحب النفوذ نائب ولي العهد الأمير محمد بن سلمان الذي أصبح ولياً للعهد بعد تعديل الفقرة ب من المادة الخامسة من النظام الأساسي للحكم السعودي لتكون بالنص الآتي:» يكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء، ويبايع الأصلح منهم للحكم على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم»، وقد أثار حالة من عدم الاستقرار لدى أروقة العائلة المالكة في السعودية، وكذلك الرأي العام السعودي، ومن خلال مناداة العاهل السعودي الملك سلمان في إجراء تغيير في القيادة السعودية، وتصريحاته الواقعية في العلاقات مع الدول المجاورة وخاصة إيران، فقد اعتبرت هذه التوجهات غير لائقة مع توجهات القيادات السعودية المحافظة، مما يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار (زعيتر، ٢٠١٧).

الدراسات السابقة:

وقام الملاجي (٢٠٢١) بدراسة هدفت إلى الكشف عن أثر المتغيرات الإقليمية على الاستقرار السياسي في الأردن ودورها في تماسك النظام الأردني، وقد أجابت الدراسة على السؤال المحوري : ما أثر المتغيرات الإقليمية على الاستقرار السياسي في الأردن من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٩ ؟وتحقيقاً لأهداف الدراسة تم استخدام منهج صنع القرار، ومنهج تحليل النظم، ومنهج المصلحة القومية، وأظهرت نتائج الدراسة تدني مستوى الاستقرار السياسي في الأردن ومنطقة الشرق الأوسط مما شكَّل عامل ضغط على النظام السياسي الأردني في مواجهة الأزمات الإقليمية مثل الأزمة العراقية, والأزمة السورية وأزمة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.

كما أجرى عبد الخالق (٢٠٢٢) دراسة هدفت إلى إجراء تحليل لمقومات التنمية الاقتصادية في الدول العربية في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، وتحقيقاً لأهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت نتائج الدراسة أنه بالرغم من الجهود المبذولة للدول العربية فيما يتعلق بالسعي لمواكبة التنمية الاقتصادية والنهضة التنموية العالمية، إلا أن غالبية الدول العربية تعاني من ندرة الموارد المتاحة لتحقيق ذلك الهدف، وأن الدول العربية تعاني من محدودية مواردها، مما أدى إلى ضعف مستوى التنمية الاقتصادية في معظم الدول العربية.

منهج الدراسة:

تعد الدراسة دراسة وصفية، وبناء على مشكلة الدراسة وأسئلتها، فقد تمَّ استخدام المنهج الوصفي المسحي لأنه الأنسب لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، ويعرف هذا المنهج بأنه: « منهج يعمل على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويصفها وصفاً دقيقاً، عن طريق جمع المعلومات والبيانات، وتصنيفها، وتنظيمها، وفهم العلاقات الموجودة بين الظواهر، ويمكن من خلاله الوصول إلى استنتاجات، وتعميمات، تساعد في تطوير الواقع المدروس» (عبيدات وعدس وعبد الحق، ٢٠٠٥، ص١٩٢).

مجتمع الدراسة:

يُعرف المجتمع بأنه» المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى من خلالها الباحث، إلى أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة» (النوح، ٢٠٠٤، ص٨٠)، وتكون مجتمع البحث من (٨٠) عضو هيئة تدريس على رأس العمل بقسمي العلوم السياسية، والاقتصاد بكلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، وقسم الاقتصاد بكلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية بجامعة أم القرى للعام الجامعي: ١٤٤٤هـ/٢٠٢٢م.

نتائج الدراسة:

أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة على النحو الآتي:

النتائج المتعلقة بمحور درجة توافر الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية:

١- أظهرت نتائج الدِّراسة أن درجة توافر الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية جاءت متوسطة، وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٢٥)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٦٩).

٢- أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة α≤٠,٠٥ في متوسطات استجابات أفراد عيِّنة الدِّراسة حول درجة توافر الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغيرات (الجنس، التخصص العلمي، سنوات الخبرة في التعليم الجامعي).

النتائج المتعلقة بمحور مستوى تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية:

١- أظهرت نتائج الدِّراسة أن مستوى تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية جاء عالياً، وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٦٧)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٧٥).

٢- أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة α≤٠,٠٥ في متوسطات استجابات أفراد عيِّنة الدِّراسة حول مستوى تحقيق التنمية الاقتصادية تعزى لمتغيرات (الجنس، التخصص العلمي، سنوات الخبرة في التعليم الجامعي).

النتائج المتعلقة بالعلاقة الارتباطية بين درجة توافر الاستقرار السياسي، ومستوى تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية:

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية بلغت (٠,٨٩٨)، عند مستوى الدلالة (٠,٠١) بين درجة توافر الاستقرار السياسي، ومستوى تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصَّلت إليها الدِّراسة، فإن الباحث يوصي بالآتي:

١- تعزيز الاستقرار السياسي عن طريق:

- أن تُحسِّن الحكومة من أدائها حتى يتوفر رضا شعبي على أدائها.
- أن تطبق سيادة القانون على الحكام والمحكومين.
- تحفيز المجتمع على تأييده للحكومة عند اتخاذها قرارات سياسية صعبة.
- أن يستجيب النظام السياسي للتحديات الداخلية والخارجية.

- أن تحرص الدولة على استقلالية القضاء.

- أن يتم تغيير مناصب القيادات السياسية تغييراً محدوداً.

- أن تحترم الحكومة القوانين والقواعد الدستورية وتلتزم بها.

٢- تعزيز التنمية الاقتصادية عن طريق:

- أن يتم توزيع الثروة بالعدل بين أفراد المجتمع.

- أن تحرص الحكومة على تحسين مستوى معيشة الأفراد.

- أن تعمل الحكومة والقيادات السياسية على خفض نسبة البطالة بين المواطنين.

- أن تتخذ الحكومة إجراءات لجعل مستوى الأسعار مناسب لدخل المواطن.

- أن تحفز الدولة المنتجات الوطنية لزيادة قدرتها التنافسية.

- أن تهتم الدولة بتوفير بنية تحتية عالية الجودة.

- تهيئة بيئة العمل للقطاع الخاص حتى يساهم في دعم الناتج المحلي الإجمالي.

المراجع

- إسماعيل، إسراء أحمد (٢٠٠٧). تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر (١٩٩١-٢٠٠٧). رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.
- أبو درنة، مصطفى (٢٠٢٠). الاستقرار السياسي وأثره على الإدارة المحلية» دراسة نظرية»، المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بولي، ١(٢)، ٢٨٤-٣١٨.
- التل، رعد (٢٠٢١). الاستقرار السياسي كمحدد للنمو الاقتصادي، جريدة الغد.
- باسويد، سالم (٢٠٢١). أثر عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في النمو الاقتصادي في اليمن خلال المدة ١٩٩٠-٢٠١٧، مجلة جامعة تنمية الرافدين، ٤٠(١٣٠)، ١٧٧-١٠١.
- بدر الدين، إكرامي (١٩٨١). ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.
- بكر، مروة محمد عبد المنعم (٢٠٢١). الثقافة السياسية والاستقرار السياسي: دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، مجلة السياسة والاقتصاد، ١٢(١١)، ٦٨-٩٤.
- بوعافية، محمد الصالح (٢٠١٦). الاستقرار السياسي قراءة في المفهوم والغايات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، (١٥)، ٣٠٨-٣٢٨.
- بوقرة، إسماعيل (٢٠١٧). الاستقرار السياسي وأثره على التنمية المحلية في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، ١(٨)، ٣٥٦-٣٧٣.
- السرحان، برجس حباس (٢٠١٧). أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه، عمان الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن.
- الشرياني، محمد علي عمير (٢٠٠٢). العمالة الوافدة والاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٩٠-١٩٩٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة،مصر.
- عبد الخالق، عبير (٢٠٢٢). تحليل مقومات التنمية الاقتصادية في الدول العربية في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة. القاهرة: الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.
- الكتبي، سعيد عبيد علي (٢٠٢٢). أثر التنمية الاقتصادية على الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠١٩-٢٠٢١م، مجلة رماح للبحوث والدراسات، (٦٨)، ١٦٣-١٩٢.
- هادي، سهيلة (٢٠١٨). الاستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ١٠(٣)، ١٢٤-١٤٤.

السياسة الدولية والجرائم الرقمية

خصص باحث الماجستير في القانون الدولي والعلاقات السياسية

إعداد

وليد عبدالله احمد الجمالي

إشراف الدكتور

يحيى عبدالمحسن عبدالرازق

٢٠٢٢م/٢٠٢٣م

ملخص البحث:

وضع حماية لكافة التحديات والمخاطر الأمنية لمعلومات الافراد الرقمية في المجتمع والعمل على تطوير المراكز البحثية وتحديث التقنين والعقوبات الصارمة في الجرائم المعلوماتية باستمرار والتعاون الدولي بهذا الصدد ووضع استراتيجيات وسياسات وإجراءات تنفيذية لمواجهة مثل هذه الجرائم. مع ترقية التوعية بالثقافة الرقمية لدى المجتمع من خلال البرامج التي تشرح مخاطر التوظيف السيئ للتكنولوجيا على الأفراد والأطفال خصوصا، وأساليب التحايل الرقمي في شتى الميادين: التجارة والأموال، الابتزاز، انتحال الشخصية، التشهير، القرصنة، الاختراق، الألعاب، المواقع الجهادية والإباحية...الخ، مع تقديم إرشادات هامة حول الإجراءات اللازم اتخاذها للوقاية منها أو تدابير الحماية حال التعرض لمثل هذه الحالات. مع ضرورة التركيز على التكوين المتخصص في "الإعلام الأمني" وترقية مهارات رجال الأمن في مجال التكنولوجيات بشكل مستمر لمواكبة التحديثات المستجدة. وكذلك تنقيح وتهذيب المحتوى الإعلامي المقدم سواء على التلفزيون أو شبكات التواصل والإنترنت كحجب المواقع الإباحية والجهادية، ومنع الأفلام التي تروج لصور وحشية. مع النظر بعين الاعتبار لأهمية ضرورة الانتقال من الاستراتيجية الدفاعية إلى الاستراتيجية الوقائية الاستباقية، ومن الأمن الاجتماعي التقليدي إلى التفكير في الأمن الفكري والمعلوماتي والسيبراني، فمنطلق كل جريمة هو انحراف على مستوى الفكر والسلوك. مما يتوجب توفير حماية الأمنه بأعلى المستويات للمعلومات والبينات الشخصية والخاصة لكلمات السر والافراد ومستخدميها من محاولة المخترقين والهكر وعصابات الاحتيال والتعرف عليها ومنع الاتجار فيها او العبث والتلف ، وهو ما يصيب الأفراد والشركات التجارية وانظمه الخدمات الحكومية والبنوك بأضرار كبيرة وخسائر فادحة . وهذا ماعلمنا لأجل الوصول و التوصية عليه في نهاية البحث مع العديد النقاط الهامه الأخرى والتأكيد عليه .

المقدمة

تتسم الجرائم الرقمية بالنظر لطبيعته بطابع دولي ، لكن اختلاف التشريعات في تأسيس اختصاصها الجنائي نتيجة تعدد الأسس التي يقوم عليها هذا الاختصاص قد يؤدي إلى تنازع الاختصاص بين الدول ، فقد يحدث أن ترتكب الجريمة المعلوماتية في دول معينة ، و يكون المجرم المعلوماتي مرتكب هذه الجريمة أجنبياً , فتخضع هذه الجريمة للاختصاص الجنائي للدولة الأولى استناداً إلى مبدأ الاقليمية ، وتخضع كذلك لاختصاص الدول الثانية على أساس مبدأ الاختصاص الشخصي في جانبه الايجابي

و قد تكون الجريمة المرتكبة على إقليم الدولة من الجرائم التي تهدد أمن و سلامة دولة أخرى ، فتخضع للاختصاص الجنائي الاقليمي من جهة ، و تخضع لاختصاص الدولة المجني عليها استناداً إلى مبدأ الاختصاص العيني من جهة أخرى ، كما تثور فكرة تنازع الاختصاص القضائي في حالة تأسيس الاختصاص على مبدأ الاقليمية ، كما لو قام الجاني ببث معلومات غير مشروعة على اقليم دولة معينة و تم الاطلاع عليها في دولة أخرى، فوفقاً لمبدأ الاقليمية فإن الاختصاص الجنائي و القضائي يثبت لكل دولة من الدول التي مستها الجريمة، سواء تلك التي وقع فيها الفعل الإجرامي (فعل البث) أو تلك التي حدثت نتيجة الفعل فيها (تلقي المعلومات غير المشروعة) ، الأمر الذي يؤدي إلى الاطاحة بمبدأ عدم جواز محاكمة الشخص عن الفعل الواحد أكثر من مرة .

و لذلك لا بد أن يكون هناك تعاون دولي يتفق مع طبيعة الجرائم الرقمية الذي يتميز بطابع خاص يقتضي أن تكون هناك ردود فهل سريعة لأن هذا التنسيق الفعال و العاجل يساعد على الحد من الأضرار الناجمة عن هذه الجرائم و كذلك تجنب المجرم المعلوماتي الافلات من العقاب.

مشكلة البحث:

لم يكن هناك قلق مع بدايات شبكة الإنترنت من جرائم يمكن أن ترتكب عليها أو بواسطتها لا لأنها آمنة في تصميمها وبناءها ، بل نظرا لمحدودية مستخدميها ، علاوة على كونها كانت مقصورة على فئة معينة من المستخدمين – الباحثين ومنتسبي الجامعات- إلا أنه ومع توسع استخدامها ودخول جميع فئات المجتمع إلى قائمة مستخدميها بدأت تظهر على الوجود ما يسمى بالجرائم المعلوماتية على الشبكة أو بواسطتها ،جرائم تتميز بحداثة الأسلوب وسرعة التنفيذ وسهولة الإخفاء والقدرة على محو آثارها وتعدد صورها وأشكالها. ليس هذا فحسب بل اتصفت بالعالمية وبأنها عابرة للحدود، وهذا أمر طبيعي خاصة إذا ما علمنا أن شبكة الإنترنت ذاتها لا تعرف الحدود أي أنها ذات طبيعة عالمية .

جرائم الحاسب الالي اكتسبت طابع الجرائم الدولية, على اعتبار أن البعض منها يشكل جرائم عابرة للحدود، الا أنه لا يعني اعتبارها من قبيل الجرائم التي تنظم في القانون الدولي الجنائي, وتم التنصيص, على بعض قواعدها ضمن اختصاصات المحكمة الجنائية الدولية التي ابرم نظامها الاساسي في روما عام ١٩٩٨م

وإزاء ذلك كان لا بد من تكاتف الدول من أجل مكافحة هذا النوع المستحدث من الجرائم, التي لم تعد تتمركز في دولة معينة, ولا توجه لمجتمع بعينه, بل أصبحت تعبر الحدود لتلحق الضرر بعدة دول ومجتمعات مستغلة التطور الكبير للوسائل التقنية الحديثة في الاتصالات و المواصلات ، وتعزيز التعاون بينها واتخاذ تدابير فعّالة للحد منها والقضاء عليها ولمعاقبة مرتكبيها.

تعاني كافة الدول من انتشار الجرائم الرقمية والجرائم المعلوماتية واختراق الامن السيبراني وخاصة في ظل الانتقال إلى الحكومات الرقمية والاعتماد على التكنولوجيا بشكل كبيرا جدا في مختلف جوانب الحياة سواء للدول أو المنظمات او الشركات أو الافراد، وفي ظل انتشار الجرائم الرقمية فكان لا بد من الوقوف وقفة جادة لمواجهتها واستخدام كافة الوسائل المتاحة،لذلك تم تأسين الانتربول الدولي باعتباره اكبر منظمة شركة في العالم عام ١٩٢٣م، ومهمته تتمثل في تقديم المساعدة إلى أجهزة انفاذ وتطبيق القانون في بلدانه الاعضاء الـ ١٨٦ لمكافحة جميع اشكال الإجرام عبر الانتربول ومع ذلك فلم يستطيع هذه الجهاز الشرطي

والدولي الضخم محاربة الجرائم الرقمية والحد منها .

ومن هنا فكان لا بد من وجود سياسات دولية وموحدة ومشتركة وتعاونية تستطيع موجه الجرائم الرقيمة والحد منها والقضاء عليها مستقبلاً.

وتتمثل مشكلة البحث في التعرف على السياسة الدولية ودورها في الحد من الجرائم الرقمية.

أسئلة البحث:

ويمكن صياغة المشكلة في التساؤلات التالية

السؤال الرئيسي للبحث:

ما دور السياسة الدولية في الحد من الجرائم الرقمية؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم الجرائم الرقمية وما هي انواعها وما أسباب انتشارها؟
- ما تأثير الجرائم الرقمية على الامن السيبراني للدول؟
- ما الاليات والوسائل المتاحة للحد من الجرائم الرقمية؟

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في النقاط التالية:

- يساهم البحث في التعرف على الجرائم الرقمية ومعرفة أنواعها وطرق مواجهتها
- يسلط البحث الضوء على الجهود والسياسات الدولية المبذولة للحد من الجرائم الرقمية .
- يفتح البحث المجال أمام الباحثين والدارسين لإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث في هذا المجال مستقبلاً.
- يساهم البحث في الإضافة إلى التراكم العلمي والمعرفي فيما يتعلق بالسياسة الدولية والجرائم الرقمية

وطـرق الحـد منهـا.

- يسـاهم البحـث في إثـراء المكتبـات الأمنيـة والسياسـية العربيـة والدوليـة بـكل مايتعلـق بالجرائـم الرقيمـة والجهـود الدوليـة المبذولـة للحـد منهـا.

أهــداف البحث:

يسعى البحث لتحقيق الأهداف التالية

الهدف الرئيسي للبحث:

التعرف على دور السياسة الدولية في الحد من الجرائم الرقمية.

ويتفرع من الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

التعرف على مفهوم الجرائم الرقمية ومعرفة انواعها وبيان أسباب انتشارها.

- تسليط الضوء على تأثير الجرائم الرقمية على الامن السيبراني للدول.
- تحديد الاليات والوسائل المتاحة للحد من الجرائم الرقمية.

حدود البحث:

يقصر البحث على الحدود التالية:

الحـدود الموضوعيـة: اقتـصر موضـوع البحـث عـلى عنـوان تـم تحديـده بــ» السياسـة الدوليـة والجرائـم الرقميـة دراسـة تطبيقيـة عـلى العاملـين في الهيئـة الوطنيـة للأمـن السـيبراني- الريـاض- المملكـة العربيـة السـعودية والتقاريـر الاعلاميـه الصـادرة منهـا .

الحدود المكانية: سيتم تطبيق الدراسة الهيئة الوطنية للأمن السيبراني- الرياض- المملكة العربية السعودية

الحـدود البشريـة: تتمثـل الحـدود البشريـة بكافـة العاملـين الهيئـة الوطنيـة للأمـن السـيبراني- الريـاض- المملكـة العربيـة السـعودية.

الحدود الزمنية: سيتم تطبيق البحث خلال العام الأكاديمي ٢٠٢٢-٢٠٢٣م.

الاطار النظري:

مفهوم الجريمة لغة واصطلاحاً.

مفهوم الجريمة لغة: جرم أي قطع الشئ، يقال الجريم التمر اليابس، جرامة ماسقط من ثمر النخل. الجريمة: النواة للتمر، جرم جريمة و إجرام إليه أو عليه بمعنى أذنب والجرم هو الخطأ.

تُعرّف الجريمة ::) بأنّها أيّ انحراف عن مسار المقاييس الجمعيّة، التي تتميّز بدرجةٍ عاليةٍ من النوعيّة والجبريّة والكليّة؛ ومعناه أنه لا يُمكن للجريمة أنْ تكون إلّا في حالة وجود قيمة تحترمها الجماعة فيها، كما أنّها توجّه عدواني من قِبل الأشخاص الذين يحترمون القيمة الجمعيّة، تجاه الأشخاص الذين لا يحترمونها .

كما عرّفها البعض بأنّها عمل أو امتناع عن عمل شيء ينصُّ القانون عليه، ويُجازي فاعله بعقوبةٍ جنائيّة، ويختلِفُ مفهوم الجريمة كذلك بحسب المنظور الذي يُنظر له من خلاله، فأصل كلمة جريمة من جرم بمعنى كسب وقطع والجرم بمعنى الحر، وقيل أنها كلمة فارسية معربة والجرم : مصدر الجارم الذي يجرم نفسه وقومه شرا كما تعني التعدي والذنب ، فالجريمة والجارم بمعنى الكاسب وأجرم فلان أي اكتسب الإثم . كما تعني ما يأخذه الوالي من المذنب ، ورجل جريم وامرأة جريمة أي ذات جرم أي جسم . وجرم الصوت : جهارته ، تقول : ما عرفته إلا بجرم صوته والجريمة تعني الجناية والذنب .

تعريف الجريمة اصطلاحاً: عرفت الجريمة بأنها محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير، ولها عند التهمة حال استبراء تقتضيه السياسة الدينية ، ولها عند ثبوتها وصحتها حال استيفاء توجبه الأحكام الشرعية وهذا التعريف يشمل الجريمة الايجابية التي تتم بإتيان فعل محظور كما يشمل على الفعل السلبي الذي يتم بالامتناع عن فعل مأمور بإتيانه ذلك أن لفظ المحظورات الشرعية تعني المعنيين .

عرفها الفقيه عبدالقادر عودة بأنها فعل أو ترك نصت الشريعة على تحريمه والعقاب عليه .

عرّف الماوردي الجريمة بأنها محظور شرعيّ نهى الله عن فعله إما بحدّ أو تعزير، والمحظور هو عملُ أمرٍ نهى الله عنه، أو عدم عمل أمرٍ أَمَرَ به. الجريمة من النّاحية القانونيّة: هي عملٌ غير مشروع ناتج عن إرادة جنائيّة، ويُقرّر القانون لها عقوبةً أو تصرّفاً احتياطيّاً.

الجريمة من النّاحية الاجتماعية والنّفسية: هي عملٌ يخترقُ الأسس الأخلاقية التي وُضعت من قبل الجماعة، وجعلت الجماعة لاختراقها جزاءً رسمياً.

أما تعريفُ المُجرم فهو: الإنسان البالغ الراشد الذي ارتكب فعلاً مؤذياً نصّ عليه قانون مُعيّن؛ مما تترتّب عليه عقوبات جنائية مُحدّدة في القانون ذاته.

أنواع الجرائم: قبل التعرف على أنواع الجرائم سنقوم بالتعرف على أسباب ارتكاب الجرائم ، حيث يُعزى ارتكاب الأفراد للجريمة إلى كثيرٍ من الأسباب، منها:

- انعدام أو ضعفُ الوازع الدّيني: حيثُ تُعدّ القوانين الدّينية والمحظورات التي تُحرّم الجرائم رادعاً قويّاً يتمثّله الأفراد.
- ضعف الوازع الأخلاقي: يُعدّ الوازع الأخلاقي ركناً مهمّاً من أركان الإصلاح الاجتماعي، ولذلك يجبُ أن تُمارس جميع المؤسسات التربوية دورها في غرس القيم والأخلاق لدى الأبناء لمنع انتشار السلوكات الإجرامية.
- البيئة الفاسدة: حيثُ يتأثّر الإنسان بمن حوله سواءً أكانوا صالحين أم فاسدين.
- البطالة والظّروف الاقتصادية الصّعبة: حيثُ يقوم الكثيرُ من الشّباب بارتكاب الجرائم لتحصيل الأموال بأسلوب غير مشروع نظراً لحاجتهم.

الجرائم الرقمية هي نشاط إجرامي يستهدف جهاز كمبيوتر أو شبكة كمبيوتر أو جهازًا متصلًا بالشبكة وتحاول استخدامهم. تقع معظم الجرائم الرقمية على أيدي لصوص أو مخترقين يودون كسب الأموال، وأحيانًا نادرة أخرى يكون الهدف من وراء الجرائم الرقمية هو إلحاق الضرر بأجهزة الكمبيوتر لأسباب غير الربح، وقد تكون هذه الأسباب سياسية أو شخصية.

الجانب القانوني كمحدد في تعريفات الجريمة الإلكترونية

من بين التعاريف الداخلة في هذا الإطار هناك من قال بأنها " تلك الجريمة التي تقع بواسطة الحاسب

الآلي أو عليه أو بواسطة شبكة الإنترنيت.

وعرفها آخرون بأنها سلوك غير مشروع معاقب عليه قانونا، صادر عن إرادة جرمية- مدنية- ومحله معطيات الحاسب الآلي.

وتعرف كذلك " الاستخدام غير المصرح به لأنظمة الكمبيوتر المحمية أو ملفات البيانات أو الاستخدام المتعمد الضار لأجهزة الكمبيوتر أو ملفات البيانات".

ويعرف أيضا جرائم الحاسب الآلي بأنها " تلك الجرائم التي تشمل العبث ببرامج الكمبيوتر على نحو يعوق استخدامها، أو نقل معلومات غير صحيحة أو حفظها بداخل الكمبيوتر أو الحصول على معلومات غير مصرح بها إلا لأشخاص محددين وكذلك اختراق الكمبيوتر بغرض جريمة أخرى أو بث فيروس آخر داخل الجهاز من شأنه التأثير على أدائه.

خلاصة القول أنه رغم أن مجموعة من البلدان حاولت إصدار تشريعات تتعلق بمكافحة الجرائم الإلكترونية ومنها المغرب، إلا أن طابعها العام يتسم بعدم قدرتها على الإحاطة بكافة أشكال الإجرام المعلوماتي المتجدد والمتطور بشكل دائم، ويبقى الفراغ الذي يتركه عدم اتفاق الأنظمة القانونية على صور وأشكال محددة للإجرام المعلوماتي، فرصة ومنفذ كبير لمجرمي هذه الأصناف الحديثة من الجرائم، لتنظيم أنفسهم في مختلف بقاع العالم ليشكلوا خطرا محدقا بكل الدول دون التزام بالحدود الجغرافية، مما يستلزم ملحا حية التعاون الدولي لمواجهة هذه الجرائم، التي تتسم بمجوعة من الخصوصيات عن نظيرتها التقليدية، فأين تتجلى هذه الخصوصية؟.

الجريمة الرقمية والإرهاب الرقمي جرائم لم نعتدها ولم نستعد للتعامل معها. ومن هنا يجب الانتباه ومعالجة هذه المشكلة كي لا تتطور أكثر وتتحول إلى سلاح مدمر في يد المجرمين الذين يخترقون منظومات المواطنين والحكومات. يقول خبير الأمن «بروس شنيير» في كتاب «حرب البيانات»: «كانت الجاسوسية في السابق تعني تجسس دولة على أخرى، واليوم صار الهاكرز والمجرمون والعصابات الرقمية هم العدو، وهؤلاء ليسوا مسؤولين وقادة في دولة نعرفها، بل هم خلايا تتواجد في كل مكان».

من الجرائم الرقمية التي وقعت مؤخراً تعرض ٢٠٠ شركة أمريكية لهجوم إلكتروني ببرمجيات الفدية الخبيثة، حيث استهدف الهجوم شركة لتكنولوجيا المعلومات، ليطال شبكات المؤسسات التي تستخدم برامجها. وهكذا نرى شكلاً جديداً ومُنظماً للجريمة الرقمية يطال كبرى المؤسسات التي من المفترض أنها تتمتع بأنظمة قوية لحماية البيانات.

تعريف الجريمة المعلوماتية:

هي كل سلوك غير قانوني يتم باستخدام الأجهزة الرقمية ، ينتج عنها حصول المجرم على فوائد مادية أو معنوية مع تحميل الضحية خسارة مقابلة وغالبا ما يكون هدف هذه الجرائم هو القرصنة من أجل سرقة أو إتلاف المعلومات.

خصائص وسمات الجرائم الرقمية :

- سهولة ارتكاب الجريمة بعيدا عن الرقابة الأمنية، فهي ترتكب عبر جهاز الكمبيوتر مما يسهل تنفيذها من قبل المجرم دون أن يراه أحد أو يكتشفه.
- صعوبة التحكم في تحديد حجم الضرر الناجم عنه قياسا بالجرائم الرقمية فالجرائم الرقمية تتنوع بتنوع مرتكبيها وأهدافهم وبالتالي لايمكن تحديد حجم الأضرار الناجمة عنها.
- مرتكبها من بين فئات متعددة تجعل من التنبؤ بالمشتبه بهم امرا صعبا أعمارهم تتراوح غالبا ما بين ١٨ إلى ٤٨ سنة)
- تنطوي على سلوكيات غير مألوفة عن المجتمع.
- اعتبارها أقل عنفا في التنفيذ فهي تنفذ بأقل جهد ممكن مقارنة بالجرائم التقليدية، لأن المجرم عند تنفيذه لمثل هذه الجرائم لا يبذل جهدا فهي تطبق على الأجهزة الرقمية وبعيدا عن أي رقابة مما يسهل القيام بها.
- جريمة عابرة للحدود لا تعترف بعنصر المكان والزمان فهي تتميز بالتباعد الجغرافي واختلاف التوقيتات بين الجاني والمجني عليه، فالسهولة في حركة المعلومات عبر أنظمة التقنية الحديثة جعل بالإمكان

ارتكابها عن طريق حاسوب موجود في دولة معينة بينما يتحقق الفعل الإجرامي في دولة أخرى.

- سهولة إتلاف الأدلة من قبل الجناة، فالمعلومات المتداولة عبر الإنترنت على هيئة رموز مخزنة على وسائط تخزين ممغنطة وهي عبارة عن نبضات إلكترونية غير مرئية مما يجعل أمر طمس ومحو الدليل أمر سهل.

الجريمة وتقنية المعلومات:

- التقنيات كهدف مثلا اختراق أنظمة البنوك والشركات.
- التقنيات كسلاح مثلا الترويج لأفكار هدامة ضارة بالمجتمع.
- التقنيات كمساعد مثلا استعمالها في التزوير والتزييف والاحتيال.

اهداف الجرائم الرقمية :

- التمكين من الوصول إلى المعلومات بشكل غير قانوني كسرقة المعلومات أو حذفها والإطلاع عليها.
- التمكن من الوصول بواسطة الشبكة العنكبوتية إلى الاجهزة الخادمة الموفرة للمعلومات وتعطيلها أو التلاعب بمعطياتها مثل اداة المسح (cn) وتدعى سكينة الجيش السويسري في مجموعة ادوات الأمن بحيث تقدم هذه الاداة خدمة مسح قوية للبروتوكول الافتراضي وتنفذ بالشكلtacten وأيضا البروتوكول النقلpct ولمسح هذا البرتوكول يجب إضافة المعامل٢ tacten -u اداة المسح (eborst) تستخدم لمسح منفذ بروتوكول النقل المضمون pct.
- الحصول على المعلومات السرية للجهات المستخدمة للتكنولوجيا كالبنوك والمؤسسات والحكومات والأفراد والقيام بتهديدهم اما لتحقيق هدف مادي أو سياسي
- الكسب المادي أو المعنوي أو السياسي غير المشروع مثل تزوير بطاقات الائتمان وسرقة الحسابات المصرفية.

نتائج البحث:

لقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

- لا تكفي القواعد التقليدية في تجريم السرقة والنصب وخيانة الأمانة والإتلاف والتزوير في مكافحة جرائم تقنية المعلومات

- من صور الركن المادي في جريمة الإخلال بالنظام الإعاقة والتأثير في أداء النظام، وقد أحسن النظام السعودي صنعا عندما جرّم الإخلال بسير النظام بالإضافة إلى مسح أو إتلاف أو تعديل البيانات المبرمجة.

- أحسن النظام السعودي صنعا عندما أورد نصوصا خاصة باستعمال الكمبيوتر والإنترنت في الدعوة إلى الأفكار الإرهابية .

- أحسن النظام السعودي صنعا عندما عاقب على صور عديدة لاستعمال الكمبيوتر والإنترنت في ارتكاب جرائم مخلة بالآداب وبالنظام العام.

- توسع المنظم السعودي في نظام مكافحة جرائم المعلوماتية بتجريمه لحيازة الصور والأفلام المخلة بالآداب حتى ولو كان ذلك بقصد الاستعمال الشخصي على خلاف الاتجاه العام في التشريعات المقارنة التي تعاقب على حيازة تلك المواد إذا كانت بقصد الاتجار أو الترويج.

التوصيات

توصي الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها

١. حث الجامعات والمراكز البحثية العربية للبحث والدراسة في الجرائم المعلوماتية والجرائم عبر الانترنت ومحاولة إنشاء دبلومات متخصصة في المجالات الفنية والقانونية المتعلقة بمكافحة تلك الجرائم .

٢. العمل علي تنمية الكوادر البشرية العاملة في مجالات مكافحة الجرائم المعلوماتية.

٣. إنشاء مجموعات عمل عربية لدراسة ووضع استراتيجيات وسياسات وإجراءات تنفيذية لمواجهة مثل

هـذه الجرائـم.

٤. إعـادة مراجعـة المنظومـة القانونيـة المتعلقـة بالجرائـم والجنـح والجنايـات وتكييفهـا مـع مسـتجدات الواقـع التكنولوجـي الجديـد.

٥. تكثيـف برامـج التكويـن للهيئـات التعليميـة والأمنيـة والقضائيـة في مجـال التكنولوجيـا المعلوماتيـة والرقميـة وتزويدهـم بالمهـارات اللازمـة قصـد التحيـين الـدوري لمعارفهـم وتمكينهـم مـن معالجـة الوضعيـات التـي تعترضهـم بكفـاءة أكـثر.

٦. ترقيـة الثقافـة الرقميـة لـدى المجتمـع مـن خـلال تكثيـف الحصـص والبرامـج التـي تـشرح مخاطـر التوظيـف السـيئ للتكنولوجيـا عـلى الأفـراد والأطفـال خصوصـا، وأسـاليب التحايـل الرقمـي في شـتى الميادين: التجـارة والأمـوال، الإبتـزاز، انتحـال الشـخصية، التشـهير، القرصنـة، الاخـتراق، الألعـاب، المواقـع الجهاديـة والإباحيـة... الـخ، مـع تقديـم إرشـادات هامـة حـول الإجـراءات الـلازم اتخاذهـا للوقايـة منهـا أو تدابـير الحمايـة حـال التعـرض لمثـل هـذه الحـالات.

٧. تكييـف البرامـج الدراسـية مـع تطـور البيئـة الرقميـة خاصـة في المراحـل الابتدائية بإحـلال مواد تُعنـى بالوعي الرقمـي والتربيـة التكنولوجيـة وتعليـم التلاميـذ الاسـتعمالات الجيـدة والسـليمة للتكنولوجيـا وتحذيرهـم مـن عواقـب وخطـورة التوظيـف الخاطـئ.

٨. ضرورة التركيـز عـلى التكويـن المتخصـص في "الإعـلام الأمنـي" وترقيـة مهـارات رجـال الأمـن في مجـال التكنولوجيـات بشـكل مسـتمر لمواكبـة التحديثـات المسـتجدة.

٩. وضـع إطـار تعريفـي شـامل للجرائـم الحديثـة والمتعلقـة بمخاطـر الإنترنـت وتوعيـة الآبـاء بمـدى خطورتهـا وعواقبهـا وطبيعتهـا وآثارهـا النفسـية والاجتماعيـة والأخلاقيـة والأمنيـة عـلى أبنائهـم.

١٠. تنقيـح وتهذيـب المحتـوى الإعلامـي المقـدم سـواء عـلى التلفزيـون أو شـبكات التواصـل والإنترنـت كحجـب المواقـع الإباحيـة والجهاديـة، ومنـع الأفـلام التـي تـروج لصـور وحشـية.

المراجع

جميل عبد الباقي الصغير ، الجوانب الاجرائية للجرائم المتعلقة بالأنترنت، دار النهضة العربية، القاهرة ،٢٠٠٢ ، ص ٧٣.

محمد امين الشوابكة» جرائم الحاسوب والانترنت الجريمة المعلوماتية» دار الثقافة للنشر والتوزيع الطبعة الاولى_الاصدار الثاني ٢٠٠٧ ص٧٣.

جرائم الحاسب الآلي – ورقة عمل مقدمة من الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي لاجتماع اللجنة الفنية المتخصصة بدراسة سبل مكافحة الجرائم الإلكترونية « الإنترنت» الأول والذي أنعقد بمقر الأمانة العامة بالرياض خلال الفترة من ٤-٢٠٠٤/٤/٥م

محمد الأمين ومحسن عبد الحميد أحمد معايير الأمم المتحدة في مجال العدالة الجنائية ومنع الجريمة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض، الطبعة الأولى ١٩٩٨، ص ١٩.

محمود شريف بسيوني «المحكمة الجنائية الدولية مدخل لدراسة احكام وأليات الانفاد الوطني للنظام الاساسي» دار الشروق الطبعة الاولى ٢٠٠٤.

سين بن سعيد الغافري «السياسة الجنائية في مواجهة حرائم الانترنت دراسة مقارنة» رسالة دكتوراه في قانون من كلية الحقوق عين شمس الناشر دار النهضة العربية القاهرة ٢٠٠٩ . ص ١٢٠

محمد الأمين ومحسن عبد الحميد أحمد معايير الأمم المتحدة في مجال العدالة الجنائية ومنع الجريمة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض، الطبعة الأولى ١٩٩٨، ص ١٩.

إيناس محمد راضي (١٩-٩-٢٠١٥)، «الجريمة»، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٧م

الإمام محمد أبو زهرة ـ الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي ـ الجريمة ـ دار الفكر العربي ـ ص ١٢

إسماعيل بن حماد الجوهري ـ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ـ دار العلم للملايين بيروت ـ الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ـ حققه أحمد عبد الغفور عطار ج ٥ ص ١٨٨٥

أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري ـ لسان العرب ـ نشر أدب الحوزة إيران ١٤٠٥ ج ٢١ ص ٩١

محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي ـ تفسير القرطبي ـ دار الشعب بالقاهرة ١٣٧٢ ـ الطبعة الثانية ـ حققه أحمد عبدالعليم البردوني ـ ج ٦ ص ٤٥

بطرس البستاني ـ محيط المحيط قاموس مطول للغة العربية ـ مكتبة لبنان بيروت ـ طبعة جديدة ١٩٨٣ ـ ص ١٠٤ .

الخليل بن احمد الفراهيدي ـ كتاب العين ـ مؤسسة دار الهجرة إيران ـ الطبعة الثانية ١٤٠٩ هـ ـ تحقيق الدكتور مهدى المخزومي الدكتور إبراهيم السامرئي ج ٦ ص ١١٨

القاموس المحيط - الفيروز آبادى ج ٤ ص ٨٨ ، محب الدين أبى الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدى الحنفي ـ تاج العروس من جواهر القاموس ـ مكتبة الحياة بيروت – لبنان ج ٩ ص ٣٤١ ـ بطرس البستاني ـ مرجع سابق ـ ص ١٠٤

أبي الحسن على بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي ـ الأحكام السلطانية ـ دار الكتب بيروت ص ٢٧٣

عبدالقادر عودة ـ التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي ـ دار الكاتب العربي ببيروت ـ ج١ ص ٦٦

أسماء بنت عبدالله التويجري (٢٠١١)، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة (الطبعة الأولى)، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، صفحة ٣٥+٣٦.

أبو رغدة حس، النظرة إلى الجريمة بين الشرعية والقانون ، مجلة جامعة الامير عبد القادر للعلوم الأسلامية، ٢٠١٨م، ص١٠٣

يسرى عوض، ماهية الجرمية وتأصيلها الشرعي والقانوين، ٢٠٠٦م

خلف بن محمد بن عبدالله العرم، «من أسباب وقوع الجريمة»، الجزيرة، اطّلع عليه بتاريخ ٢٩-٤-٢٠١٧.

سعد الراشد (٢٧-١-٢٠١٥)، «أسباب الجريمة وطرق مكافحتها»، الجماهير، اطّلع عليه بتاريخ ٢٩-٤-٢٠١٧.

رنيم الدويري، «الأسباب التي تدفع المجرمين لارتكاب جرائمهم»، جريدة الأنباط، اطّلع عليه بتاريخ ٢٩-٤-٢٠١٧.

محمد منار حميجو (١٤-١١-٢٠١٦)، «الفقر والتهجير أهم أسباب ازدياد الجرائم»، الوطن، اطّلع عليه بتاريخ ٢٩-٤-٢٠١٧

محمد منار حميجو (١٤-١١-٢٠١٦)، «الفقر والتهجير أهم أسباب ازدياد الجرائم»، الوطن، اطّلع عليه بتاريخ ٢٩-٤-٢٠١٧.

هدى المسعودي، «٧٠ ٪ من الجرائم سببها المخدرات وفيديوهات الإرهاب»، الصحافة اليوم، اطّلع عليه بتاريخ ٢٩-٤-٢٠١٧.

فوزي نصر (١-١٠-٢٠٠٦)، «الجريمة السياسية واقعا وقانونا»، الحوار المُتمّدن، اطّلع عليه بتاريخ ٢٩-٤-٢٠١٧.

د. حسن العالي (٩-٨-٢٠١٤)، «الجرائم الاقتصادية.. أكثر مخاطر على البشرية»، اليوم ، اطّلع عليه بتاريخ ٢٩-٤-٢٠١٧.

بحث في القانون الدبلوماسي والعلاقات الدولية

بعنوان

مدي تطور العلاقات الدبلوماسية في المملكة العربية منذ نشأتها

إعداد

أفنان عبد المحسن ناصر العبيد

اشراف الدكتور

يحيي عبدالمحسن عبدالرازق

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى مدي تطور العلاقات الدبلوماسية في المملكة العربية منذ نشأتها استخدم المنهج الاستقرائي: حيث عملت علي جمع ودراسة واستقراء كل مادة تتعلق بالدبلوماسية على نحو متعدد، وتقصيها من أصلها. والمنهج التحليلي الوصفي، وأسفرت النتائج على مدي تطور العلاقات الدبلوماسية في المملكة العربية السعودية بدءا من تأسيس الدولة وحتي الوقت الراهن.تطورت العلاقات الدبلوماسية بشكل ملحوظ منذ التأسيس وكانت الفترة الاكثر تطورا هي فترة الملك عبدالله . واكبت التطورات التي ظهرت في الأونة الخيرة حجم التطور الهائل في المملكة العربية السعودية ورؤية ٢٠٣٠. يحظي التمثيل الدبلوماسي الحالي بقدر كبير من المقدرة علي تخطي الصعاب

استطاع التمثيل الدبلوماسي في الفترة الاخيرة علي العديد من النجاحات الدبلوماسية في زمن السلم لا تعتبر الحرب سببًا لإنهاء مهمة المبعوث الدبلوماسي إلا إذا كان في وجوده ضرر. إذا ألقينا نظرة على السياسة الخارجية للمملكة وأنظمتها نجدها تنسجم مع اتفاقية فيينا والعرف الدولي . أجمع فقهاء القانون الدولي العام على عدم وجود مبدأ دولي يسمح باقرار اللجوء الدبلوماسي للبعثات الدبلوماسية لتعارض ذلك مع سيادة الدولة، إلا لأسباب إنسانية، وأوصت الدراسة على ضرورة التوسع في أعمال وأنشطة وزارة الخارجية . ضرورة أن يتمتع المبعوث الدبلوماسي ببعض الاعفاءات المالية التي وإن كانت ليس لها علاقة بعمله، إلا أنه يمكن تبريرها من منطلق تمتعه بالحصانة وعدم جواز إجباره على دفعها. ضرورة ايجاد الفرص نحو تطور اكثر لمواكبة رؤية ٢٠٣٠ . ايجاد الحلول السلمية والتوسع فيها من قبل الدبلوماسية العربية بشكل عام والدبلوماسية السعودية بشكل خاص، ضرورة تدريب وتأهيل الدبلوماسيين السعوديين من أجل مواكبة التطور الدبلوماسي والسياسي، متابعة السياسة العالمية بوسائل اكثر دبلوماسية وليست اقتصادية .

مقدمة

الدبلوماسية السعودية تقوم على الأعراف والقوانين الدولية وهي ما تحكم إطار الممارسة الدبلوماسية، وهي كغيرها من الدول التي أقرت بإتفاقيتي فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية، ولكن السعودية أدرجت بعض التحفظات في هذا الشأن، والتي قُبلت بمبدأ المعاملة بالمثل من بعض الدول الأخرى. كما تحرص المملكة العربية السعودية على التفاعل مع المجتمع الدولي وإقامة العلاقات مع الدول الكبرى التي تحكمها المصلحة المشتركة، وكون المملكة من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة في عام ١٩٤٥م يخلق صورة عن الشفافية ومدى الثقل والتأثير الذي تعكسه الدبلوماسية بالمملكة.

ويتضح من سياسة السعودية الخارجية، أنها تلتزم بالأعراف الدبلوماسية في السلم والحرب. وحتى مع ما واجهته منذ عهد المؤسس فإنها استطاعت أن تغير المواقف الدولية تجاهها بدأً بتوقيع اتفاقيات مع الجانب البريطاني، إلى عقدها اللقاء الشهير بين الملك عبدالعزيز والرئيس الأمريكي روزفلت، حيث دشن مرحلة جديدة من العلاقات الدبلوماسية المتكافئة مع الحلفاء، وهو ماسار عليه أبناء المؤسس من بعده.

وتخضع المملكة في ممارستها الدبلوماسية للأعراف الدولية بين الدول مع تركيزها على دعم الوحدة العربية والخليجية والإسلامية، ففي عهد الملك عبدالعزيز آل سعود أُنشئت جامعة الدول العربية في مارس ١٩٤٥م، كما قامت بإنشاء رابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة في عام ١٩٦١م في عهد الملك سعود، ومنظمة المؤتمر الإسلامي في جدة عام ١٩٦٩م في عهد الملك فيصل، وأعلنت المملكة عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عهد الملك خالد بن عبدالعزيز عام ١٩٨١م.

وخلال العقود الثلاثة الماضية شكلت ثلاث دوائر رئيسية حركة الدبلوماسية السعودية وهي: الدائرة العربية، الدائرة الخليجية، والدائرة الإسلامية، وتتقاطع هذه الدوائر للسياسة الخارجية السعودي على امتداد العالم.

وتوسعت الدبلوماسية السعودية مع بداية عهد الملك فهد بن عبدالعزيز في ١٣ يونيو ١٩٨٢م، حيث طغت

فترتها سياسة الوقوف مع دول الجوار فقد عقد اتفاق الطائف، وتحررت الكويت، وأيضاً ساهمت في حل مشكلة البحرين، الحفاظ على استقرار مصر.

ويعد الجهاز الدبلوماسي هو الأداة الفاعلة التي تبين مواقف الدولة على الساحة الدولية وهو ما يعكس صورة البلد أمام العالم الخارجي. ولذلك عندما تولى الملك عبدالله بن عبدالعزيز الحكم في أغسطس ٢٠٠٥م، حضر المؤتمر الموسع لسفراء المملكة العربية السعودية في الخارج في مقر وزارة الخارجية بالرياض في الفترة من ٢٥ حتى ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٦م، وكان ضمن الحضور في هذا المؤتمر ١٠٢ من السفراء السعوديين الذين التقوا بالملك عبد الله في ٢٦ نوفمبر نصحهم خلال اللقاء بالعناية الكاملة برعاية المملكة بالخارج، كما جمعهم لقاء بالأمير سلطان بن عبدالعزيز وتلقوا منه النصائح والتوجيهات المهمة. وراجعت المملكة خلال هذا المؤتمر السبل في التعامل مع الاحداث والمستجدات في الساحة الإقليمية والدولية.

وإن المملكة العربية السعودية تسترشد في ممارستها للدبلوماسية بقواعد قانونية عرفية دولية، وخاصة ماصدر عن مؤتمر فيينا الذي أعاد ترتيب البيت الأوروبي عقب انتهاء الحروب النابليونية. والذي قد أقر تحديد مراتب المبعوثين الدبلوماسيين، ودرجاتهم، اسبقيتهم، مزاياهم، وكذلك حصاناتهم حيث امتد من سبتمبر عام ١٨١٤م حتى يونيو ١٨١٥م. وإلزامية هذه القرارات الصادرة فقط للدول المصدقة عليها من قِبل اصراف المؤتمر، ولكن الدول خارج القارة الأوروبية بما فيها المملكة. استخدمتها كنموذج استرشادي للممارسة الدبلوماسية في مجال العلاقات الدبلوماسية والقنصلية. حتى أن المملكة العربية السعودية قبل سبعة أعوام من انضمامها لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية أقرت ضمن نصوص أنظمتها وتشريعاتها على سبيل المثال المادة السادسة من نظام العلم الذي صدر عام ١٩٧٣م.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في تأثير الدبلوماسية على السياسة الخارجية بشكل عام، وعلى مستجدات السياسة الخارجية للمملكة ودبلوماسيتها، خصوصًا في ظل الاضطرابات الإقليمية المحيطة وتشابك الخيوط إلى درجة تقترب من اللامعقول، يتضح أن قوة الاقتصاد السعودي تنعكس - بشكل مباشر - على مكانة المملكة

التأثيرية في تفاعلاتها الخارجية، ولا سيَّما قيمة الأمن الوطني السعودي وعلاقته المباشرة بمفهوم القوة الوطنية والاستقرار السياسي للمملكة. وهنا نؤكد على أهمية القدرة الاقتصادية في تعزيز الاستقرار والأمن الداخلي. وبحسب أهم الملامح الرئيسة لميزانية المملكة لعام ٢٠١٨، فإنها تحوي توجهات طموحة من شأنها أن تساعد - بشكل عملي - على إحداث نقلة موضوعية في طبيعة التحولات المرسومة من قبل القيادة بما يحقق تطلعات الرؤية الاستراتيجية ٢٠٣٠ المستقبلية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إيجاد تعاون دولي من أجل تعزيز وتوضيح العديد من الإنجازات والنجاحات المتتالية التي يشهد بها العالم في المحافل الدولية، فعلى مدار الثلاث سنوات الماضية، تمكنت من ترك بصمتها القوية، إقليميًا ودوليًا، في الوقت الذي تموج فيه منطقة الشرق الأوسط بالكثير من النزاعات؛ حاملة على عاتقها، باعتبارها رائدة وقوة إقليمية عربية وإسلامية، مسؤوليات التعاون الدولي لإحلال السلام في الشرق الأوسط والدول الإسلامية.وانطلاقًا من مبدأ "للحق قوة تحميه"، نذكر هنا ما قامت به الدبلوماسية السعودية لأكثر أقلية مضطهدة في العالم، "مسلمي الروهينغا"؛ مشوار طويل من الجهود الدبلوماسية السعودية تكلل بانتصار أممي للروهينغا، حيث صدر قرار في لجنة حقوق الإنسان التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، يطالب حكومة ميانمار بالوقف الفوري للانتهاكات ضد مسلمي الروهينغا.

أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة في اتصالها بموضوع عالي الأهمية نتج عنه أن الدبلوماسية السعودية تمضي قدمًا، في ركب الأزمات الإقليمية والدولية، لإيجاد حلول ومقاربات خلاقة لها، ترضي الأطراف كافة. القوة الدافعة لتقدمها بخطوات راسخة، حكمة القيادة في المملكة، التي تنتهج خطًا مدروسًا بعناية فائقة، لا تغفل عن الفخاخ التي نصبت لها في ممرات وطرق شتى، وهي لا تقوم فقط على تفكيكها وإبطال مفعولها بمهارة، بل تكشف عن هوية من نصبوها في المحافل الدولية بكل شفافية. وفي إطار تنشيط الدبلوماسية السعودية، أطلقت وزارة الخارجية في الصيف الماضي خطتها الاستراتيجية، تماشيًا مع برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، ومواكبة لنمو المملكة اللافت على الساحة الدولية. وتقدم الخطة حزمة من المبادرات الرائعة

وآليات تنفيذها، أبرزها: تعزيز الدبلوماسية العامة، وتفعيل الشراكات الإقليمية والدولية لخدمة اقتصاد الوطن، ورعاية المواطنين وحماية مصالحهم في الخارج، وإبراز صورة المملكة المشرقة عالميًا. ولا تغفل الخطة الاستراتيجية، إعادة هيكلة الوزارة بما يلائم نمط العلاقات الدولية المعاصرة التي تتسم بحركة بالغة السرعة. كما درجت وزارة الخارجية على عقد اجتماع كل ثلاث سنوات لرؤساء بعثات المملكة في الخارج.

تساؤلات الدراسة:

توجد العديد من التساؤلات في هذه الدراسة نوضحها فيما يلى:

التساؤل الأول: ما مدى تطور العلاقات الدبلوماسية في المملكة العربية السعودية ومواكبتها للتطور العالمي؟

التساؤل الثاني: ما مدى تأثير العلاقات الدبلوماسية علي اتخاذ القرار في المجتمع الدولي؟

حدود الدراسة :

تنطبق الدراسة مكانيا علي المملكة العربية السعودية متمثلة في حدودها السياسية وامتدادها الدبلوماسي .

الاطار النظري:

التمثيل الدبلوماسي الإسلامي الإيجابي والسلبي المؤقت

ينقسم التمثيل الدبلوماسي إلى تمثيل إيجابي (Positive Representation) وآخر سلبي (Negative Repre-sentation)، والأول يعني إرسال المبعوثين الدبلوماسيين والثاني يقصد به استقبال المبعوثين الدبلوماسيين. والتمثيل الدبلوماسي قد يكون مؤقتًا بإرسال المبعوث في مهمة دبلوماسية محددة، وقد يكون دائمًا () بإقامة علاقات دبلوماسية. والتمثيل الدبلوماسي يشمل العلاقات الدبلوماسية بين الدول كاملة السيادة، بالإضافة إلى العلاقات مع المنظمات الدولية التي بدأت تظهر إلى حيز الوجود مع بداية القرن العشرين. والموضوع الذي سيتناوله البحث هو التمثيل الدبلوماسي الدائم للمملكة العربية السعودية بوجهيه الإيجابي والسلبي مع الدول الأخرى.

لم يبدأ التمثيل الدبلوماسي الدائم إلا بعد أن تمكن المغفور له الملك عبدالعزيز من توحيد معظم أجزاء

المملكة وتأسيس دولة على جانب عظيم من الأهمية اسلاميًا واستراتيجيًا، حيث بدأ منذ ذلك التاريخ يمارس التمثيل الدبلوماسي الدائم.

وقبل استعراض العلاقات الدبلوماسية الدائمة للملكة العربية السعودية، يستحسن إلقاء نظرة عاجلة على وضع المملكة تاريخيًا، لأن الحاضر مرتبط بالماضي، حيث أن المجتمع الدولي «في واقعه نتاج تطور تاريخي امتد على عصور متعاقبة شهدت مجتمعات تقوم على انقاض أخرى

مارس الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) التمثيل الدبلوماسي السلبى والإيجابي بإبلاغ الرسالة بالكلمة الطيبة والحكمة والموعظة الحسنة ومجادلة الآخرين بالتي هي أحسن، وليس بالفظاظة والغلاظة والإكراه الذي نهى عنه الدين الإسلامي؛ لأن الجهاد شرع كمبدأ دفاعي لحماية الدعوة بالتي هي أحسن، وكفالة حرية العقيدة، ونصرة المظلوم والدفاع عن النفس والبلاد، وليس للإعتداء الذي نهى القرآن عنه. وعليه فإن العلاقات بين المسلمين وغيرهم تقوم على السلم، إلا إذا وقع اعتداء من جانب المخالفين فالحرب في الإسلام حربًا دفاعية وليست هجومية، وتأكيدًا لذلك كان الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) يستقبل الوفود بالتجلة والتكريم في المسجد، وارتداء أحسن الملابس لاستقبال الرسل ومنحهم الحق في التعبير عن رأيهم بصراحة، والحصانة التامة حتى وإن ارتكبوا مخالفات أو تفوهوا بأقوال مخالفة للشريعة، ويتلخص هدف الدبلوماسية في عهد الرسول (صلى الله علهي وسلم) في نشر الدعوة الإسلامية، وإعلان الحرب دفاعًا عن النفس، وتبادل الأسرى والفداء، والمجاملة بالتهاني والعزاء. وهذه الدبلوماسية الحكيمة، القائمة على المجاملة والمجادلة بالتي هي أحسن، أثبتت بكل وضوح، مدى انسجام قواعد الشريعة الإسلامية الغراء مع قواعد القانون الدولي الدبلوماسي واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، وهذه الشريعة لم تطبقها الأمم في ذلك التاريخ.

واستمر تطبيق هذه الأهداف في عهد الخلفاء الراشدين والعصر الأموي، باستقبال الرسل ومعاملتهم المعاملة الإسلامية السامية، ثم ازداد الاحتكاك والاتصال في عهد الدولة العباسية بأمم وشعوب أخرى أدت إلى اتصالات ومفاوضات.

واتخذت الدبلوماسية وسيلة مثمرة لتسهيل التبادل الودي بين الأمم وتوثيق الصلات الثقافية والتجارية وتبادل الأسرى وفض المنازعات وتوقيع اتفاقيات سلام مقابل دفع الجزية، وكان المبعوث يتمتع بالحصانة بمجرد إبراز هويته كمبعوث دبلوماسي.

حصانات وامتيازات المبعوث الدبلوماسي

إذا كان العرف الدولي المقنن في اتفاقية فيينا قد وضع إجراءات بروتوكولية طويلة لتعيين رئيس البعثة الدبلوماسية، فإن المادة (٧) من الاتفاقية تركت للدولة المرسلة حرية اختيار أعضاء البعثة الدبلوماسية، عدا الملحقين العسكريين أو البحريين أو الجويين الذين يحق للدولة المستقبلة أن تطلب موافاتها أولاً بأسمائهم للموافقة عليها.

ومع ترك الاتفاقية للدولة المرسلة حرية اختيار أعضاء هيئة البعثة الدبلوماسية فإنها مع ذلك عملت توازنًا في المادة (١/٩) من الاتفاقية بأن أجازت للدولة المستقبلة الحق في رفض أي شخص غير مرغوب فيه خلقيًا أو سياسيًا، أما عن حجم البعثة، فالأصل عدم وضع قيود على عدد موظفي البعثات الدبلوماسية، إلا أنه نظرًا لمبالغات بعضها في عدد موظفيها، مما يثير الشكوك حول أعمالهم، فقد كان الاتجاه العام في مؤتمر فيينا يميل إلى إعطاء الدولة المضيفة الحق في تحديد عدد أعضاء البعثة الدبلوماسية، حسب حجم العمل واحتياجات البعثة، وأخذت بذلك المادة (١/١١) من الاتفاقية التي أجازت للدولة المعتمد لديها بقاء عدد أعضاء البعثة في الحدود المعقولة والمعتادة وفقًا لما تقرره الظروف والأحوال السائدة في هذه الدولة، وحسب الاحتياجات الخاصة بالبعثة.

منهج الدراسة:

اعتمدت في دراستي هذه لكي أصل إلي النتائج المذكورة عدة مناهج أبينها على النحو التالي:

أولا: المنهج الاستقرائي: حيث عملت علي جمع ودراسة واستقراء كل مادة تتعلق بالدبلوماسية على نحو متعدد، وتقصيها من أصلها.

ثانيا: المنهج التحليلي الوصفي: حيث عملت على تحليل ووصف ما جمعته من مادة، وقمت بفرزها في

مباحث ومطالب.

ثالثا: المنهج المقارن: حيث تعرضت لوصف العديد من المعاهدات الدولية المعنية بالدبلوماسية، وكذلك في استعراض المعاهدات الدولية والعرف الدولي .

النتائج:

ارست الدراسة مدي تطور العلاقات الدبلوماسية في المملكة العربية السعودية بدءا من تأسيس الدولة وحتي الوقت الراهن.

تطورت العلاقات الدبلوماسية بشكل ملحوظ منذ التأسيس وكانت الفترة الاكثر تطورا هي فترة الملك عبدالله .

واكبت التطورات التي ظهرت في الأونة الخيرة حجم التطور الهائل في المملكة العربية السعودية ورؤية ٢٠٣٠.

يحظي التمثيل الدبلوماسي الحالي بقدر كبير من المقدرة علي تخطي الصعاب .

استطاع التمثيل الدبلوماسي في الفترة الاخيرة علي العديد من النجاحات الدبلوماسية في زمن السلم .

لا تعتبر الحرب سببًا لإنهاء مهمة المبعوث الدبلوماسي إلا إذا كان في وجوده ضرر.

إذا ألقينا نظرة على السياسة الخارجية للمملكة وأنظمتها نجدها تنسجم مع اتفاقية فيينا والعرف الدولي.

أجمع فقهاء القانون الدولي العام على عدم وجود مبدأ دولي يسمح باقرار اللجوء الدبلوماسي للبعثات الدبلوماسية لتعارض ذلك مع سيادة الدولة، إلا لأسباب إنسانية.

التوصيات :

ضرورة التوسع في أعمال وأنشطة وزارة الخارجية .

ضرورة أن يتمتع المبعوث الدبلوماسي ببعض الاعفاءات المالية التي وإن كانت ليس لها علاقة بعمله، إلا أنه يمكن تبريرها من منطلق تمتعه بالحصانة وعدم جواز إجباره على دفعها.

ضرورة ايجاد الفرص نحو تطور اكثر لمواكبة رؤية ٢٠٣٠ .

ايجاد الحلول السلمية والتوسع فيها من قبل الدبلوماسية العربية بشكل عام والدبلوماسية السعودية بشكل خاص .

ضرورة تدريب وتأهيل الدبلوماسيين السعوديين من أجل مواكبة التطور الدبلوماسي والسياسي .

متابعة السياسة العالمية بوسائل اكثر دبلوماسية وليست اقتصادية .

المـراجـع

١- إبراهيم الشريقي، التاريخ الإسلامي، جدة، شركة المدينة للطباعة والنشر (١٣٨٩) هـ.

٢- ابن قدامة المقدسي، الشرح الكبير، ج/٦، جامعة الإمام محمد ابن سعود، الرياض، د.ت.

٣- ابن محمد الدينوري، الإمامة والسياسة، ج/١، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي (١٣٨٨) هـ.

٤- أحمد حلمي إبراهيم، الدبلوماسية: البروتوكول، الاتيكيت، المجاملة، القاهرة، عالم الكتب (١٩٧٦) م.

٥- أحمد سعيد عبدالخالق، الموسوعة المقارنة للقوانين والتشريعات والأنظمة لدول، الكويت والبحرين وقطر والإمارات والمملكة العربية السعودية، ج/٧، الكويت، مؤسسة محمد حامد النقيب د. ت.

٦- أحمد شلبي، موسوعة، التاريخ الاسلامي والحضارة الاسلامية، ج/١، مكتبة النهضة العربية (١٩٧٧) م.

٧- السيد عبدالحافظ عبد ربه، فيصل في قمة التاريخ، القاهرة، دار الكتاب المصري (١٣٩٧) هت.

٨- الشافعي محمد بشير، القانون الدولي العام في وقت السلم، المنصورة، مكتبة الجلاء والخدمة (١٩٧٦) م.

٩- بنوا ميشان، ابن سعود – ولادة مملكة، تعريف رمضان لاوند، بيروت، دار أسود للنشر (١٩٧٦) م.

١٠- بنوا ميشان، فيصل الحاكم: مكانه في العالم، (١٩٠٦ – ١٩٧٥م)، بيروت، دار أسود ١٩٧٥م.

١١- جرجي زيدان، تاريخ التمدن الاسلامي، ج/٣، بيروت، دار مكتبة الحياة (١٩٦٧).

١٢- جعفر عبدالسلام، الإطار القانوني الدولي للتنمية والاقتصاد وتطبيقه في المملكة العربية السعودية، جدة، مركز البحوث والتنمية، جامعة الملك عبدالعزيز (١٣٩٧) هـ.

١٣- جعفر عبدالسلام، التنظيم الدبلوماسي والقنصلي، القاهرة، مطبعة السعادة، (١٣٩٧) هـ.

١٤- جعفر عبدالسلام، النظام الإداري السعودي، القاهرة، المطبعة السلفية، (١٣٩٧ هـ).

١٥- حامد سلطان، أحكام القانون الدولي في الشريعة الاسلامية، القاهرة، دار النهضة العربية (١٩٧٠ م٩.

١٦- حامد سلطان، التنظيم الدولي، القاهرة، دار النهضة العربية (١٩٧٨م).

١٧- حامد سلطان، القانون الدولي في وقت السلم، القاهرة، دار النهضة العربية، (١٩٧٧ م).

١٨- حامد عبدالقادر، الاسلام ظهوره وانتشاره في العالم، ط٣، القاهرة، دار نهضة مصر للطبع والنشر. (١٣٨٤) هـ.

١٩- حامد مطاوع، فيصل وأمانة التاريخ، مكة، مؤسسة مكة للطباعة والإعلام، (١٣٩٧) هـ.

٢٠- حسن إبراهيم حسن، تاريخ الاسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ج/١، ط٩، القاهرة، مكتبة النهضة العربية، (١٩٧٩) م.

٢١- حسين حمزة بندقجي، جغرافية المملكة العربية السعودية، ط٣، جدة، بندقجي، (١٤٠١) هـ.

٢٢- خالد محمد خالد، إسلاميات، بيروت، دار الفكر، (١٩٧٨ م).

٢٣- خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز، ج/٢، بيروت دار العلم للملايين (١٩٧٧) م.

٢٤- خير الدين الزركلي، الوجيز في سيرة الملك عبدالعزيز، بيروت، دار العلم للملايين، (١٩٧٧) م.

٢٥- سلطان سالم، الفيصل ملكا في فكر أمة، القاهرة، دار التراث (١٣٩٦)هـ.

٢٦- سموحي فوق العادة، الدبلوماسية الحديثة، دمشق، دار اليقظة العربية، (١٩٧٣) م.

٢٧- سموحي فوق العادة، الدبلوماسية والبروتوكول، ط٢، دمشق، دار اليقظة العربية، (١٩٦٠) م.

٢٨- شارل ثاير، الدبلوماسية، تعريب خيري حماد، بيروت، دار الطليعة، (١٩٦٠) م.

٢٩- صابر طعيمة، الاسلام ومشكلات السياسة.. بيروت، دار الجيل، (١٣٩٤) هـ.

٣٠- صبحي محمصاني، القانون والعلاقات الدولية في الاسلام، دار العلم للملايين، (١٣٩٢) هـ.

٣١- صلاح الدين أبو المجد، أحاديث عن فيصل والتضامن الاسلامي، بيرون، دار الكتاب الجديد، ١٩٧٤ م.

٣٢- صلاح الدين المختار، تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها، بيروت، مكتبة الحياة، ١٩٧٦ م.

٣٣- طعيمة الجرف، نظرية الدولة والمبادىء العامة للأنظمة السياسية ونظم الحكم، القاهرة، دار النهضة العربية، (١٩٧٨) م.

٣٤- عائشة راتب، التنظيم الدولي، القاهرة دار النهضة العربية، (١٩٧٧) م

٣٥- عباس محمود العقاد، مع عاهل الجزيرة العربية، بيروت، منشورات المكتبة العصرية.

٣٦- عباس محمود العقاد، موسوعة العقاد الاسلامية، خمسة أجزاء، بيروت، دار الكتاب العربي، (١٩٧١) م.

٣٧- عبدالخالق النواوي، العلاقات الدولية والنظم القضائية في الشريعة الاسلامية، بيروت، دار الكتاب العربي، (١٩٧٤) م.

٣٨- عبدالرحيم عبدالرحمن، الدولة السعودية الأولى، (١١٥٨ – ١٢٣٣). ط ٢ أ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (١٩٧٥) م.

٣٩- عبدالعزيز سرحان، قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، القاهرة، دار النهضة العربية، (١٩٧٤) م.

٤٠- عبدالفتاح خضر التعزيز والاتجاهات المعاصرة، إدارة البحوث والاستشارات، المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، (١٣٩٩) هـت.

٤١- عبدالقادر عودة، التشريع الجنائي، ج/١، القاهرة، دار التراث للطبع والنشر، د.ت.

٤٢- عبدالكريم زيدان، أحكام الذميين والمستأمنين في دار الاسلام، جامعة بغداد، (١٣٨٢) هـ.

٤٣- عبدالله الزامل، أصدق البنود في تاريخ عبدالعزيز آل سعود، بيروت، المؤسسة التجارية للطباعة والنشر، (١٣٩٢) هـ.

٤٤- عبدالمتعال الصعيدي، السياسة الاسلامية في عهد النبوة، القاهرة، دار الفكر العربي، د.ت.

٤٥- عبدالمتعال الصعيدي، النظرية الاسلامية في الدولة، القاهرة، دار النهضة العربية، (١٩٧٧) م.

٤٦- عبدالهادي حمدي أمين، إدارة شئون موظفي الدولة: أصولها وأساليبها، دار الفكر العربي، (١٩٨٦) م.

٤٧- عز الدين فودة، النظم الدبلوماسية، القاهرة، (١٩٦١) م.

٤٨- علي محمد الصفراني، جامع، في رحاب الخلد يا فيصل، مكة، دار الثقافة (١٣٩٦) هت.

٤٩- علي علي منصور، الشريعة الاسلامية والقانون الدولي، القاهرة، دار العلم، د.ت.

٥٠- علي صادق أبو هيف، القانون الدبلوماسي، الاسكندرية، منشأة المعارف، (١٩٧٧) م.

٥١- علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، الاسكندرية، منشأة المعارف (١٩٧٢) م القسم السادس، الحرب والحياد.

٥٢- عون الشريف قاسم دبلوماسية محمد، جامعة الخرطوم، (١٩٦٠) م.

٥٣- فؤاد حمزة، البلاد العربية السعودية، الرياض، مكتبة النصر الحديثة، ١٣٨٨ هـ

٥٤- فؤاد شاكر، الملك عبدالعزيز: سيرة – لا تاريخ، جدة، شركة المدينة للطباعة والنشر، (١٣٩٥) هـ

٥٥- قدري قلعجي، الخليج العربي، بيروت، دار الكاتب العربي، (١٣٨٥) هـ

٥٦- كامل سلامة الدقس، العلاقات الدولية في الاسلام على ضوء الإعجاز البياني في سورة التوبة، جدة، دار الشرق. (١٣٣٦) هـ

٥٧- ليون نوبل، هكذا.. تصبح دبلوماسيًا. تعريف سميع البابا، بيروت، دار الكشاف (١٩٥١) م.

٥٨- مارسيل بوزار، إنسانية الاسلام، تعريف عفيف دمشقية، بيروت، منشورات، دار الأدب، (١٩٨٠) م.

٥٩- مأمون الحموي، المصطلحات الدبلوماسية في الانجليزية والعربية، بيروت، مكتبة الخياط، (١٩٦٦) م.

٦٠- محمد حافظ غانم، الوجيز في القانون الدولي، القاهرة، دار النهضة العربية، (١٩٧٩) م.

٦١- محمد حسن الابياري، المنظمات الدولية الحديثة وفكرة الحكومة الحديثة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (١٩٧٨) م.

٦٢- محمد حسن عواد، التضامن الاسلامي الكبير في ظلال دعوة القائد الزعيم فيصل بن عبدالعزيز، ط٢، القاهرة، مطبوعات الشعب (١٣٩٥) هـ.

٦٣- محمد حسين هيكل، حياة محمد، القاهرة، مطبعة مصر، (١٣٥٤) هـ.

٦٤- محمد دياب، الفيصل في المعركة، القاهرة، دار الشعب (١٩٧٤) م.

٦٥- محمد بن سعد الواقدي، كتاب الطبقات الكبيرة، الجزء الأول والثاني، لندن، مطبعة برل (١٣٢٢) هـ.

٦٦- محمد ضياء الدين الريس، النظريات السياسية الاسلامية، ط٧، القاهرة، دار التراث (١٩٧٩) م.

٦٧- محمد طلعت الغنيمي، قانون السلام، الاسكندية، منشأة المعارف، د.ت.

٦٨- محمد طلعت العتيبي، بعض الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي المعاصر، الاسكندرية، منشأة المعارف، (١٩٧٤) م.

٦٩- محمد طلعت العتيبي، التنظيم الدولي، الاسكندرية، مكتبة منشأة المعارف، د.ت.

٧٠- محمد عبدالعزيز سرحان، قواعد القانون الدولي في أحكام المحاكم وما جرى عليه العمل في مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، د. ت.

٧١- محمد عفيف الزعبي، مختصر سيرة ابن هشام، بيروت، دار النفائس، (١٩٧٦) م.

٧٢- محمد علي الرفاعي، الجامعة العربية وقضايا التحرير، القاهرة، الشركة المصرية للطباعة والنشر، (١٩٧١) م.

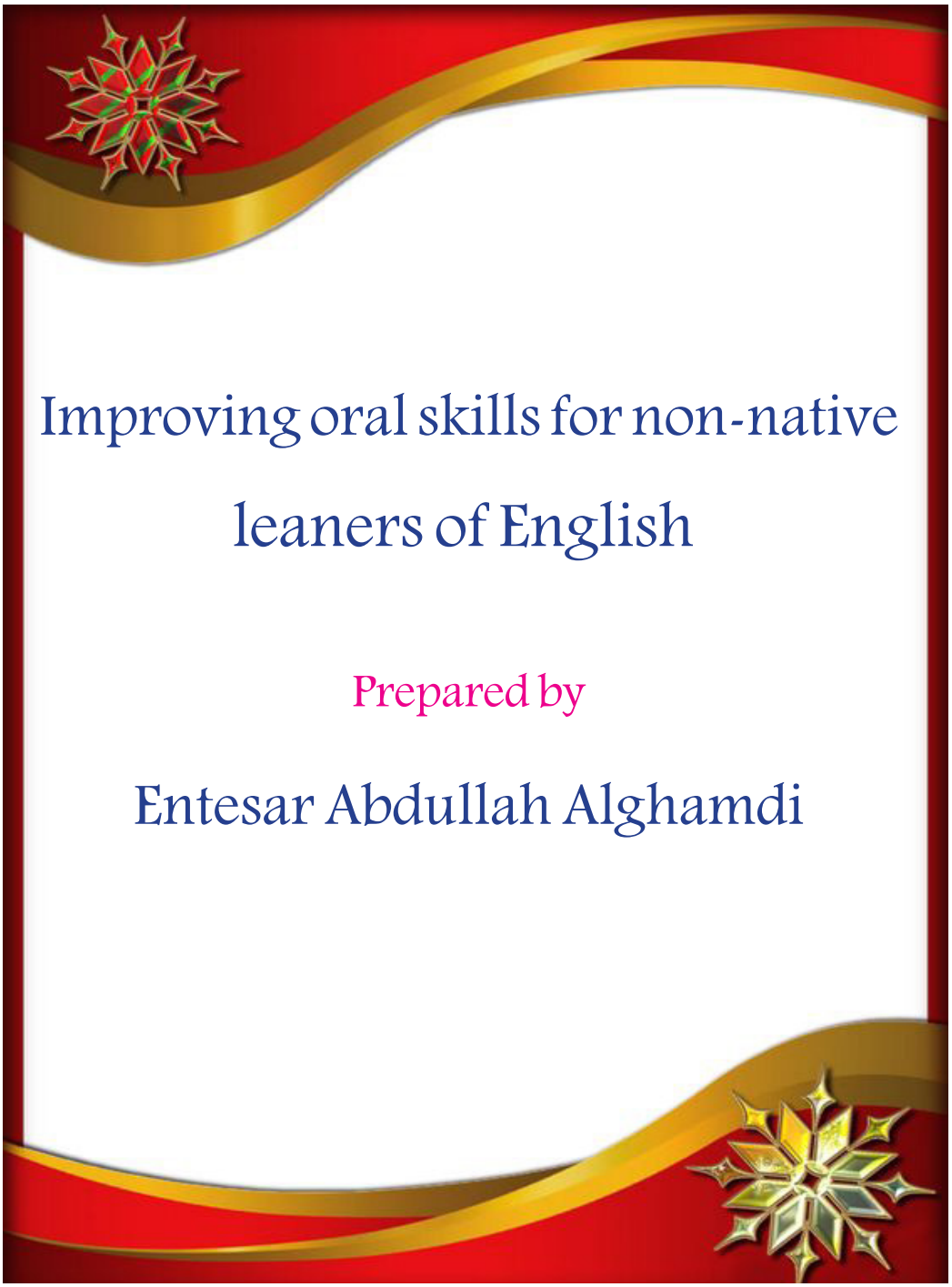

Improving oral skills for non-native leaners of English

Prepared by

Entesar Abdullah Alghamdi

INTRODUCTION:

Since the learner has become the center of the teaching/learning process, his/her own learning styles and strategies should be enhanced to help establish the autonomous learning. Vocabulary learning strategies are obviously a core element of the general language learning strategies (LLSs) used by the learner to develop his/her general language.

Research Problem:

proficiency. From the researcher's experience, it has been noticed that VLSs have not been incorporated in teaching vocabulary. Most teachers and students are not aware of such strategies. Thus, it is necessary to train the students on using VLSs and to investigate their attitudes towards using such strategies for vocabulary learning. In addition, this study aims to investigate the effect of a website on developing tenth graders' reading comprehension skills.

OBJECTIVES OF THE STUDY:

The study aimed at achieving the following objectives:

1/Identifying the impact of using website on the tenth graders' achievement in English vocabulary.

2/Identifying the reading comprehension skills and sub-skills intended to be developed among eleventh graders.

3/Familiarizing English language teachers with the basic principles of designing, and using websites in teaching vocabulary and reading skills.

4/Teaching English language vocabulary and reading skills in an interactive and interesting way.

5\Identifying more efficient and meaningful ways in teaching English vocabulary and reading skills.

6\Examining students' retention of English language vocabulary as a result of using the website.

7/ Motivating learners and helping to facilitate their acquisition of vocabulary and reading skills.

research hypotheses:

In order to address the research questions, the following null hypotheses were tested.

There are no statistically significant differences at (a 0.05) in the posttest results between the mean scores of students who learn vocabulary through website (experimental group) and those of the students who learn vocabulary through the traditional method (control group.)

There are no statistically significant differences at (a 0.05) in the mean scores between the vocabulary pre and post-test of the experimental group.

There are no statistically significant differences at (a 0.05) in the mean scores of the

experimental group between the vocabulary posttest and those of the delayed one.
There are no statistically significant differences at (a 0.05) in the post test results between the mean scores of students who learn reading skills through website (experimental group) and those of students who learn reading skills through the traditional method (control group.)
There are no statistically significant differences at (a 0.05) between the mean scores of the experimental group in the reading comprehension pre- and posttest.

significance of the study:

This study may prove significant since it seeks to achieve the following:

1/Improve the performance of the tenth graders in their learning ofvocabulary.

2/Improve the performance of the tenth graders in their reading skills.

3/Improve teaching methods of English vocabulary as it is the language of modern.
technology, science, art, politics, medicine, and other subjects.

4/Help English language teachers in organizing an effective teaching-learning.
environment through using website.

5/Benefit supervisors while conducting training courses for English teachers to raise them.
awareness of the importance of using website in teaching reading and vocabulary.

6/Encourage researchers in doing more studies about using websites in developing other
skills such as reading, speaking and writing.

7/Provide an experimental model to show the impact of website in developing tenth
graders English vocabulary and reading skills.

Purpose of the study:

The study aimed at achieving the following objectives:

1/Identifying the impact of using website on the tenth graders' achievement in English vocabulary.

2/Identifying the reading comprehension skills and sub-skills intended to be developed among eleventh graders.

3/Familiarizing English language teachers with the basic principles of designing, and using websites in teaching vocabulary and reading skills.

4/Teaching English language vocabulary and reading skills in

an interactive and interesting way.
5\Identifying more efficient and meaningful ways in teaching English vocabulary and reading skills.
6\Examining students' retention of English language vocabulary as a result of using the website.
7\Motivating learners and helping to facilitate their acquisition of vocabulary and reading skills.

limitation of the study:
The current study was applied within the following limitations:
1/The sample of the study consisted of all graders for boys and girls in the governmental
2\The study will be carried out in the first term of the school year.
3/The study will be limited to practice English vocabulary and reading skills on the text book.

operational definitional of terms:
Keys term are those included in the title of the study.
vocabulary
A group of words included in unit one in the textbook.

vocabulary retention:
Vocabulary retention is the ability to acquire some words and keep them for a long time, then recall them again in other situations, to use in contexts.

reading skills:
Reading skills are specific abilities which enable a reader to read anything written with independence, comprehension and fluency. They are represented in cognitive and metacognitive processes including prediction, skimming, scanning, guessing meaning of words from context, monitoring, summarizing and making inferences.

Predication:
According to Grellet (1995: 17), prediction refers to "the faculty of predicting or guessing what is to come next, making use of grammatical, logical and cultural clues.

Vocabulary in listening

In line with the purpose of this study, which aimed at investigating the impact of using a website English vocabulary, retention and listening skills, this chapter is divided into two parts. The first part consists of three domains. The first domain is a literature review which discusses vocabulary and its retention; the second domain discusses listening skills; and the third domain discusses using website in teaching English language. The second part investigates the findings of previous studies related to the topic of the current study.

Introduction:

Vocabulary is a fundamental requirement that influences students' achievement in studying English. Without vocabulary no communication, listening , and writing can take place. So, it is important to know what vocabulary is and how vocabulary is defined by some experts.

The vocabulary and its retention, its definitions, the purposes for it using, its importance, and its relationship with listening comprehension.

Definition of Vocabulary:

The definition of vocabulary relates to various views about the nature and use of vocabulary. For instance, Beck, et al. (2008: 1) define vocabulary as "words that a listener recognizes in print" and "learning meanings of new words". Nash and Snowling (2006: 336) describe vocabulary as "the knowledge of words and their meanings", while Sheehan (2002: 336) states vocabulary is "the ability to understand and use words to acquire and convey meaning". Oxford Dictionary (2013) defines vocabulary as "the body of words used in a particular language". In its turn, the American Heritage Dictionary defines vocabulary as "all the words of the language, which is the sum of words used by, understood by.

the command of a particular person or group." This definition is in tandem with that of Nordquist (2013: 76), who defines vocabulary as "All the words of a language, or the words used by a particular person or group.»

Hornby (2000) in Oxford Advanced Learner's Dictionary of Current English states that vocabulary is all the words that someone knows or uses, the words that are typically used when talking about a particular subject or a list of words with the explanation of their meanings in a book for learning a foreign language. Moreover, Saputra (2007) gives a comprehensive definition of vocabulary and describes it as all the words that are used in a language, have meanings and consist of some parts like verbs, idioms, pronunciation, etc. Graddol, et al. (1987: 93) indicate that words can be regarded as symbols, a symbol of the mental concept that we have.

Coady (1997) states that vocabulary refers to the body of words used in a particular language. Vocabulary usually grows and evolves with age, and serves as a useful and fundamental tool for communication and acquiring knowledge. Word knowledge is an essential component of communicative competence, and it is important for

production and comprehension in second language.

The researcher defines vocabulary as the group of words that a person or group of people knows and uses regularly. Vocabulary usually develops with age and serves as a useful and fundamental tool for communication and acquiring knowledge. In short, different definitions and meanings which carry with them some characteristics of vocabulary exist but there is not one definition that sums up all these characteristics. From all the above-mentioned definitions, it is clear that the concept of vocabulary is the most important part of learning any language. It is impossible for the learners to read, write, speak and listen to any foreign language without having enough knowledge of vocabulary. To sum up, the learner while learning the vocabulary of a second or a foreign language can come across several challenges as P□ibilová (2006) mentions:

"1/ making the correct connections, when understanding the second language, between the form and meaning of words.

2/ when producing language, using the correct form of a word for the meaning intended (i.e. nose not noise)

To meet these challenges the learner needs to:

3/ acquire a critical mass of words for use in both understanding and producing the language.

4/ remember words over time and be able to recall them readily.

5/ develop strategies for coping with gaps in word knowledge, including coping with unknown words, or unfamiliar uses of known words.

6/ have to take responsibility themselves for vocabulary expansion.

The Importance of Vocabulary:

Vocabulary knowledge is fundamental to the development of English language proficiency. It is the most important factor in academic achievement for second or foreign language learners. Schmitt (2008: 329) believes that vocabulary is an essential part in language mastery. Similarly, Knight (1994: 1) proposes that acquisition of words can be considered the most important aspect of second language acquisition. Without vocabulary building, it is difficult to study grammar, speaking, listening, writing. etc. Studies noted that without an adequate knowledge of relevant vocabulary, students have difficulty performing the tasks, required of them in their school (Harley, 1996). Concerning the significance of vocabulary, McCarthy (1995: 312) states that "Without words to express a wide range of meanings, communication in the second language cannot happen in any meaningful way". By these statements, the researcher concludes that vocabulary is the decisive component of all uses of language

Sedita (2005) indicates that vocabulary knowledge is related to academic success because learners who have large vocabulary can understand new ideas and concepts more quickly and deeply than learners with limited vocabulary. Nichols and

Rupley (2004) emphasize the importance of vocabulary stating that it is a key to reading comprehension, reading fluency, writing, and communication with others. Mastering vocabulary enables students to form sentences and communicate with others. Thus, it is impossible for the learners to read, write, listen to and speak a foreign language without having enough knowledge of **vocabulary**:

Therefore, Folse (2008) mentions that English language learners need a continuous knowledge of vocabulary in order to improve comprehension and production in the foreign language. He adds that while a basic level of vocabulary will allow learners to communicate some ideas to a certain degree, better communication can happen when learners have acquired more vocabulary. Richards and Renandya (2002: 255) clarify that without extensive vocabulary and strategies for acquiring new vocabulary, learners often achieve less than their potential and may be discouraged from making use of language learning.

Vocabulary is also the foundation for listening comprehension. The relationship between listening and vocabulary size is a complex and dynamic one. This relationship can be viewed from two different points of view:

the effect of vocabulary size on reading comprehension and the effect of reading on vocabulary size.

Regarding the effects of English vocabulary size on reading comprehension, the most frequent 2000 words comprise 80 % of all words in a given English text, and a vocabulary size of the 2000 most frequent words enables learners to have "a good degree of comprehension of a text" (Nation & Waring., **2001**)

Regarding the effect of reading on vocabulary, in order for learners to enlarge their vocabulary size, some scholars argue that learners need to read extensively in the second language (Krashen, 1989; Nation, 2001). By reading extensively, learners encounter the most frequent words repeatedly in meaningful contexts. A large vocabulary size can also have a positive impact on understanding the grammar of the target language. According to Ellis (1995), knowing the words in a text can have a facilitative effect on learning grammatical rules as learners understand the discourse functions better. Vocabulary knowledge may make the meaning of grammatical functions more transparent to learners.

From the above-mentioned discussion on vocabulary learning and its importance, the researcher concludes the following:

Vocabulary is very important in mastering the language

Vocabulary is necessary in comprehension

Without vocabulary learners cannot read, speak listen and write. Vocabulary is beneficial for learners, as they have a chance to handle L2 in both receptive and productive skills more successfully.

Without vocabulary the message cannot be conveyed.

Vocabulary is the basis of any language learning.

Continuous enrichment and expansion of vocabulary enhances learners' knowledge of comprehension of texts in L.**2**

Types of Vocabulary:

When talking about vocabulary, it is necessary to present the types of vocabulary one needs when one wants to express one's desire, or when one listens. It is also important for English language teachers to acquaint themselves with the different kinds of vocabulary in order to be successful in presenting them to their students. There are several classifications of vocabulary. It is essential to distinguish between these different types. The types of vocabulary as discussed in different books and research articles are as follows:

Receptive and Productive vocabulary:

Nation (2001) divides vocabulary according to its use into two types:
receptive and productive/expressive vocabulary.

A. Receptive vocabulary means words that learners can recognize and comprehend in the context of reading and listening material.

B. Productive/Expressive vocabulary means words that learners can recall and use appropriately in speaking and writing to express themselves and to convey their messages.

Passive and Active vocabulary:

Cairns and Redman (1986) state that receptive and productive vocabulary are often called passive and active vocabulary. Most researchers nowadays construe lexical knowledge as a continuum consisting of several levels and dimensions of knowledge, starting with superficial familiarity with a word and ending with the ability to use the word correctly in free production (Laufer & Goldstein, 2004; Nation 2001). Vocabulary on the continuum may shift from passive to active vocabulary when being properly activated. Therefore, the view of a continuum appropriately expresses the dynamic complexity of vocabulary knowledge (Zhiying, et al., 2005). It is understood that "receptive" vocabulary means language items which can only be recognized and comprehended in the context of reading and listening, while "productive" vocabulary means the language items which the learner can recall and use appropriately in speech and writing (Cairns & Redman,1986: 64). Passive vocabulary knowledge involves receiving the form of a word while listening or reading and retrieving its meaning. Productive vocabulary knowledge, on the other hand, means to express a meaning through speaking or writing and retrieve and produce the appropriate spoken or written word form (Nation, 2001). Thus, passive vocabulary knowledge involves a process from form to meaning and productive vocabulary knowledge involves a process from meaning to form.

Content words and function words:

Languages make an important distinction between two kinds of words – content words and function words. Nouns, verbs, adjectives, and adverbs are the content words. These words denote concepts such as objects, actions, attributes, and ideas that we can think about like children, anarchism, soar, and purple. Content words are sometimes called the open class words because we can and regularly do add new

words to these classes. Other classes of words do not have clear lexical meanings or obvious concepts associated with them, including conjunctions such as and, or, and but; prepositions such as in and of; the articles 'the' and 'a/an', and pronouns such as it. These kinds of words are called function words because they specify grammatical relations and have little or no semantic content. Function words are sometimes called closed class words. It is difficult to think of any conjunctions, prepositions, or pronouns that have recently entered the language. The small set of personal pronouns such as I, me, mine, he, she, and so on are part of this class (Fromkin, et al.., **2010**)

Intentional and Incidental Vocabulary Learning:

Lexical skills are among the most fundamental components of second language reading, listening, speaking and writing. Lexical skills extend over a broad area with many dimensions as Nation (2001) and Schmitt (2002) point out. As a result, vocabulary learning is a demanding task for language learners. One goal of research on vocabulary acquisition is to find the most effective ways for language learners to learn and use the target vocabulary. Two central positions exist in the field of second language vocabulary learning: incidental vocabulary learning and intentional vocabulary learning. Incidental vocabulary learning refers to reading-based vocabulary enlargement while intentional vocabulary.

learning refers to provision of support to learners by teachers, dictionaries, and some exercise types that allow students to manipulate vocabulary items.

Besides these two central positions on vocabulary learning, some scholars (Hulstijn, Hollander, Greidanus 1996; Coady 1998; Wesche & Paribakht, 2000) argue that intentional and incidental vocabulary learning should be used at the same time as they both have an important place in language learners' vocabulary development. Krashen (1989: 440) argues that vocabulary acquisition occurs when learners read extensively for meaning in the target language. He opposes explicit presentation of vocabulary items because "linguistic competence developed this way is highly limited in terms of quantity, usability and quality of learned vocabulary. According to incidental vocabulary learning, the most salient incidental vocabulary learning strategy is inferring meaning of words by using contextual clues during reading for meaning. The active derivation of meaning from context makes the vocabulary more memorable and therefore results in better vocabulary retention (Hulstijn., **1993**)

However, two questions in the literature remain unresolved about incidental vocabulary learning through reading. One question concerns how many encounters to a word are needed to acquire it. Lack of conclusive results regarding this question is due to the incremental nature of the vocabulary acquisition process (Zahar, et al., 2001). Since aspects of a word such as its pronunciation, spelling, meaning, collocations, grammatical category, and appropriate use cannot be learned by language learners at one time, learners need to encounter a particular word several times in different contexts to acquire it completely (Schmitt., **2002**)

The review of the literature by Zahar, et al. (2001) seems to suggest that at least six encounters of a particular word in reading texts may result in its acquisition. However, they also suggest that this number of encounters to a particular word may not be adequate for full acquisition. The second question concerns the kinds of contexts that facilitate acquisition of a new word. Natural texts may contain contexts with unsupportive or misleading clues for incidental word learning purposes (Zahar, et al., 2001, Hulstijn, Hollander, & Greidanus 1996; Coady 1998; Wesche & Paribakht 2000). For some words in unsupportive and misleading contexts, learners might need to wait for other contexts that are clear for them; otherwise they may learn the words incorrectly (Zahar, et al., 2001). Intentional vocabulary instruction holds that learners' acquisition of new vocabulary can be facilitated by the provision of support to learners by teachers, dictionaries, and some exercise types that promote consolidation and retention of the vocabulary items (Nation, 2001; Schmitt & Schmitt,1995; Wesche & Paribackht, 2000; Zahar, et al., 2001). In an intentional vocabulary instruction environment, learners are encouraged to notice the words that are unfamiliar; they consult dictionaries, their teachers and friends in order to learn the unknown words in a text. Learners involve in these intentional vocabulary teaching activities in addition to inferring meaning of unknown words from context.

Furthermore, learners consolidate the newly learned words by repetition and vocabulary learning exercises. According to this view, learners are active processors of vocabulary knowledge since the process of vocabulary learning is a complex task and requires varied mental processing (Wesche & Paribackht, 2000). To provide that kind of processing, Wesche and Paribackht (2000) argue that besides inferring meaning from context, learners should be engaged in vocabulary exercises such as definition matching, multiple choice cloze, open cloze, semantic mapping, and negotiating meaning with peers. These exercises help learners process vocabulary knowledge in depth and can lead to successful retention (Wesche & Paribakht, 2000). According to the intentional vocabulary instruction view, an overemphasis on incidental vocabulary learning by teachers may prevent learners from checking the correctness of inferred meaning of words. Learners may not look up words in the dictionary to check if their inferred meaning is correct or not (Hulstijn, 1993). As a result, students may learn and remember some word meanings incorrectly.

Moreover, unless eighty percent of words in a reading text are known, it is difficult to infer the meaning of the unknown words from context (Nation, 2001; Sökmen, 2001), and students may then make incorrect inferences because they may think all unknown words can be inferred by using contextual clues (Hulsjtin, 1993). Additionally, an overemphasis on incidental vocabulary instruction may encourage students to ignore some unknown words in a text; thus, students may not learn very many words from a reading text (Hulstijn, Hollander, Greidanus 1996). Based on these findings, some researchers (Lyman- Hager & Davis 1996; Schmitt 2002; Maera 2001; Sökmen 2001) argue that incidental vocabulary learning alone does

not answer the needs of the students in an EFL context where learners do not have the chance to meet the target vocabulary as frequently as needed to reach optimal vocabulary size and quality. Another problem in an EFL context is the limited time available for learning large and quality vocabulary, thus, the vocabulary learning process should be accelerated to meet the EFL learners' needs (Cobb, 1999). Because of time limitations and the low rate of incidental vocabulary learning, there seems to be a consensus on providing learners both with incidental and intentional vocabulary learning opportunities.

What vocabulary to teach?

Every language teacher must make a difficult choice on what and how much vocabulary to teach.

Furthermore, they must consider what vocabulary items to teach first (during early stages of the course) and what vocabulary to leave for later on. The teacher's choice of vocabulary is influenced into some extent by the course book and supplementary materials they use. However, even here "a teacher decides on emphasis given to individual items" (Gairns & Redman., 1992: 54)

: Usefulness

When making a decision about what vocabulary to teach preferentially, the teacher should take into consideration mainly usefulness of the words. Yet, which words are actually useful? To be able to answer this question, it might be helpful to look into several aspects. In the first place, the teacher should consider the learner's needs. Allen (1983) points out that it is useful to provide the learner with words for 'classroom language' just at the early stages of the course. She continues that it is important for the teacher to predict what words the student needs to know for talking about everyday life, people and things surrounding them. "When such words are learnt, the new language can immediately be put to use" (Allen, 1983: 108). One of the criteria affecting the teacher's choice is the frequency in which the particular item is used in common language. In general, "The words which are most commonly used are the ones we should teach first" (Harmer, 1993: 154). However, most frequent words do not usually convey much information, being so-called 'empty' words (i.e. grammar words) and to be able to communicate, learners need considerable amount of words bearing some meaning (McCarthy, 1992: 82). Another aspect to consider is coverage. As Harmer (1993: 154) states, the words covering more things are likely to be taught before words with only one specific meaning. For example, the word 'book' will be taught before words such as 'notebook or exercise book.'

Vocabulary and listening effectively:

Most studies in this area have looked at the learning of English, but some have looked at other languages. Laufer (1992) suggests that a vocabulary of **3000–**word families of general English is enough for a good understanding of a general English text such as a novel. Other estimates have been as high as 5000-word families (Hirsh & Nation, 1992) as an adequate level for pleasure reading. The number of words needed for the reading of technical texts such as science texts

or newspapers is larger than for less formal texts. There are several reasons for this. Firstly, there are higher proportions of academic and technical words in formal informative writing. Chung and Nation (2003) found that 38% of the running words in an anatomy text and 17% of the words in an applied linguistics text were technical words. Some of these words were drawn from the high frequency and academic vocabulary, but more were from what would in other texts be considered low frequency words. Secondly, because of the heavy cognitive demands of formal texts, a higher text coverage is likely to be needed. Where the text content is important, we are less tolerant of
unknown words.

Thirdly, if formal reading is for academic purposes, then several subject areas and topics are likely to be covered. The more diverse the range of subjects and topics, the much larger the vocabulary required (Sutarsyah, et al., **1994**)

Vocabulary Retention:

Most language learners seem to think that once they have studied particular words, they have completed learning those words. They do not do any further systematic study to remember and use them in other contexts. However, overtime, they may forget some of the learned words either partially or completely. Thus, retention is very important in the learning process. According to Yu-Ling (2005), learning, retaining and recalling the new word meaning have always been the main concern of not only EFL learners in reading comprehension, but also those who want to learn English language outside the academic atmosphere. When EFL learners start to read a text, what comes to their minds is how to learn and recall the new vocabulary meanings. Vocabulary testing techniques:

There are many types of techniques used to test vocabulary. Pavlu (2009), in her thesis, shows the most used ones:

Multiple choice

Principles in teaching vocabulary

Introduction

Nation (1990) concludes the following principles to be considered in teaching **vocabulary**:

1/ Keep the teaching simple and clear. Don't give complicated explanations.

2/ Relate the present teaching to past knowledge by showing a pattern or analogies.

3/ Use both oral and written presentation - write it on the blackboard as well as. explaining.

4/ Give most attention to words that are already partly known.

5/ Tell the learners if it is a high frequency word that is worth noting for future

attention.
6/ Don't bring in other unknown or poorly known related words like near synonyms.

Vocabulary teaching and learning effective:
Vocabulary is generally a matter of remembering, unlike e.g. learning grammar, which is a system based mainly on rules (Thornbury, 2004). To be able to teach as effectively as possible, it is important to know how words are remembered and stored in students' minds and how long term memory is organized. Several authors agree that vocabulary is stored in the mind in a highly organized and complex web-like system, the so-called 'mental lexicon'. In the mental lexicon, words are stored, categorized and interconnected in many ways, according to their features such as meaning, form, collocation, syntactic properties, cultural background, etc. Consequently, a word being retrieved is looked up through several pathways at once, which is extremely economical in terms of time needed (McCarthy, 1992; Gairns & Redman, 1992). One of the important roles of the language teachers is to help their students find the easiest way of conveying new information into the already existing system of the mental lexicon. Moreover, students need to acquire the ability to store the information for as long as possible.
Thornbury (2004: 24-25) lists several techniques to follow to make vocabulary teaching as effective as possible.
Firstly repetition, yet what he means is "repetition of encounters with a word", e.g. in reading. Furthermore, he stresses the importance of retrieval and use of the new words. While practicing, learners should make decisions about words, e.g., match rhyming words or use new items to complete sentences. Moreover, personalizing vocabulary practice has proved to be beneficial for remembering along with spacing, which means that presentation of new vocabulary is divided into more widely separated sequences followed by repeated revision later on with gradually extending periods between them, e.g., the end of the lesson, next lesson, next week and so on.
Another helpful element is motivation, which is closely linked with attention. "A very high degree of attention (called arousal) seems to correlate with improved recall" . Connected to this, emotional value of words should be considered as well. The researcher definitely agrees with Thornbury on this matter, as his conclusions correspond with the researcher's own experiences.
Finally, Thornbury advises teachers to visualize a picture for a new word or to link an abstract word with some mental image. Images drawn by students themselves have the best outcomes. Besides imaging, there are other mnemonics, such as making clues from associations with a similarly sounding word and its meaning in the mother tongue. Again, Thornsbury claims that students' own images have the best influence on remembering.
When examining this matter, Gairns and Redman (1992) stress the importance of meaningful activities in the classroom. They point out that meaningful tasks need to be analyzed in greater detail and therefore information is more likely to be retained

in long- term memory. Furthermore, they as well as Thornbury reason the positive impact of personalization, imaging and retrieval mentioned above. They also suggest a good organization of written storage of vocabulary to support retention. Among other possibilities, they mention using 'word diagrams', which they claim might be very useful for "storage of lexis". To sum it up, the teacher should help students build up and use a mental lexicon in such a way that they will be capable of storing, keeping and retrieving words when needed. He or she can call on various methods to aid him or her in accomplishing this task, mainly arousing motivation and attention, engaging in meaningful activities and providing many channels for learning and practicing. Pictures represent a convenient tool to be employed in nearly all of these methods.

Six Steps to Better Vocabulary teaching:

Marzano (2004) mentions the following six-steps to better vocabulary teaching

1/ Provide a description, explanation, or example of the new term.

2/ Ask students to restate the description, explanation, or example in their own words.

3/ Ask students to construct a picture, pictograph, or symbolic representation of the term.

4/ Engage students periodically in activities that help them add to their knowledge of the terms in their vocabulary notebooks.

5/ Periodically ask students to discuss the terms with one another.

6/ Involve students periodically in games that enable them to play with terms

Aspects of vocabulary knowledge:

Words are not discrete units in a language; they have strong and complicated features (Schmitt, 2002; Wesche & Paribakht, 2000). Learners may think that learning a word involves only learning its pronunciation, spelling and meaning. However, a single word is composed of different aspects which go beyond its pronunciation, spelling and meaning. In order for the learners to say they know a word, they have to have knowledge about a particular word pronunciation, spelling, word parts, meaning, grammatical properties, collocations, and contextual factors affecting its appropriate use (Nation, 2001). Knowing a word pronunciation means being able to recognize the word when it is heard and also being able to produce the spoken form. Spelling knowledge refers to learner's knowledge of a word written form. Knowing the written and spoken form of words helps learners understand what they read and hear.

Another important aspect of vocabulary knowledge for language learners is a word meaning. The meaning of a word constitutes the relationship between the word and a concept. In language, the spoken form and written form of a word correspond to a concept in the real world. Learners need to connect the written and spoken forms of words to the concepts successfully in order to communicate an intended message.

The strength of this connection determines how effective language learners can remember the meaning of words when they encounter and use them in written and spoken language. Another essential issue regarding meanings of words in language is that words generally have more than one meaning. When learners look up a word in a dictionary, they may encounter many different meanings for the word. Thus, learners need to know the various meanings that may correspond to written and spoken forms of a single word (Nation., **2001**)

Collocation constitutes another aspect of vocabulary knowledge. Collocation refers to typical co-occurrence of particular words more often than that would be expected by chance. Accordingly, collocational knowledge involves sequencing words in a way that is frequently observed in native speaker use of words in phrases and sentences (Nation., **2001**)

Collocational knowledge is believed to affect fluency and the appropriate use of language (Pawley & Syder, 1983 cited in Nation, 2001: 323). Thus, learners need to know what words typically occur together.

Word parts are another important aspect of vocabulary knowledge. Word parts knowledge involves knowing how to form different words by using a root word with the help of derivational suffixes and prefixes. Knowing how to form new words by using derivational suffixes and prefixes in English becomes particularly important because of widespread and frequent use of derivational affixes (Carstairs-MacCarthy, 2002). In addition, according to studies on word parts (morphological properties of words), word parts knowledge is represented in our mental dictionary and has a role in how words are organized and stored in our mental dictionary (Nation, 2001). Knowledge of word parts also plays an important role in using words in phrases and sentences as learners sometimes need to consult their word parts knowledge when they are placing the words in sentences and phrase patterns (Carstairs-MacCarthy., **2002**)

Words are also closely related to grammatical patterns. It is necessary for learners to know what part of speech a word is in order to place it in a grammatical pattern accurately (Schmitt, 2002). The last aspect of vocabulary knowledge deals with having information about contexts in which a given word can be used appropriately (Miller, 1999 cited in Nation, 2001). The context refers to a particular situation in which the communication is taking place. Particular words and phrases can be more appropriately.

Vocabulary Instruction:

Traditionally, as teachers presented new vocabulary to students, they used to focus on the meaning of the new word or the equivalent in the native language. However, many scholars have found that only knowing the meaning of the word is not enough. Knowing the definition of a word may be conducive to reading, but it does not enable students to produce a correct or authentic sentence, for they

are not familiar with how the word should be used. Consequently, vocabulary instruction that focuses on collocation developed. Stockdale III (2004) clarifies that collocation is of much higher importance, however, in terms of use, acquisition and ultimate success in language learning. When we focus on collocation, we will provide students with abundant exemplification, which will be helpful to students' analysis and production.

Based on Stockdale's studies in 2004, there are huge differences between the definition of instruction and collocation instruction. Students who were trained with the emphasis on definition would annotate the word they did not know in L1. Then, they were likely to misuse them in an unsystematic way. Nevertheless, students who were trained with the emphasis of collocation would pay more attention to the word collocating the target words. Also, their class notes generally contained fewer L1 translations.

Apart from adding collocation to vocabulary teaching, implicit and explicit learning are also another focus for English teachers. Implicit learning is the acquisition of knowledge that takes place naturally, simply, and unconsciously. Explicit learning refers to a conscious operation wherein the learner makes and tests hypotheses about the target language (Ellis, 1994). As to which approach brings better effectiveness, there is still no definite answer yet. As Benthuysen (1994) says, over the years the "pendulum" has swung back and forth in second language education between methods that emphasize explicit instruction and methods that favor implicit learning. For instance, Communicative Language Teaching (CLT), which puts more stress on contents rather than forms, is more on the side of implicit learning. Nevertheless, the Audio-lingual Method, in which reinforcement is an important element, stands closer to the side of explicit learning. In the researcher's opinion, it is easier for implicit vocabulary learning to take place with an abundant English-speaking environment. If teachers want to achieve optimal effectiveness, they could take into account in relation to reading comprehension.

Vocabulary knowledge in relation to reading comprehension:

Clearly, vocabulary and comprehension are closely connected skills. Each skill is imperative to reading achievement, yet one relies heavily on the other. This intricate relationship has been documented by many researchers. "Vocabulary development is both an outcome of comprehension and a precursor to it, with word meanings making up as much as 70-80% of comprehension" (Bromley, 2002: 528). Harmon (2002: 606) notes, "Many students continue to struggle with comprehension because of limited vocabulary knowledge and ineffective strategies". While many researchers have examined the correlation between vocabulary and comprehension, other researchers have described how a larger vocabulary contributes to other areas of school success. Manzo, et al., (2006: 615) conclude "word learning can improve the capacity to learn" and "a rich vocabulary increases comprehension and, therefore, most learning". Simply stated, Lubliner and Smetana (2005: 163) declare, "Children with larger vocabularies find reading easier, read more widely,

and do better in school". Bromley (2007: 528) states "Many teachers know they need to do a better job teaching vocabulary to students who find reading difficult." A wealth of research has emphasized the positive connection between vocabulary knowledge and reading comprehension (Al Ghafli, 2011; Baba, 2007; Gauthier, 1991; Guo & Roehrig, 2011; Mezynski, 1983; Nagy & Herman, 1988; Stahl & Nagy, 2006; Rashidi & Khosravi, 2010; Spencer, 2000). It is so fundamental a component of language learning that vocabulary knowledge determines learners' comprehension of texts (Rashidi & Khosravi, 2010). To be able to read texts effectively, adequate knowledge of high frequency and supplementary words were taken to be a prerequisite (Rashidi & Khosravi., **2010**)

Although the explanation of the relationships between vocabulary knowledge and reading comprehension was seen to be complicated, the strong and positive inter-correlations found among learners' vocabulary size, depth of vocabulary knowledge and reading comprehension implied that vocabulary knowledge directly influenced reading comprehension (Qian., **1998**)

The complexity of the vocabulary was a valuable factor in predicting reading comprehension. With respect to evaluating reading comprehension and vocabulary knowledge, Spencer (2000) states that of various measures available, a multiple-choice assessment is the general standardized test format. To measure the depth of learners' word knowledge, a simple test would be to ask learners to distinguish the synonyms or antonyms of the target words. For more in-depth testing, learners could be asked to decide the perfect syntax in sentences by discerning the meanings of the target words. Al Ghafli (2011) states when the participants' writing ability is not at a high enough level to demonstrate their comprehension, the receptive-skill measure would be used.

Vocabulary and reading effectively:

Most studies in this area have looked at the learning of English, but some have looked at other languages. Laufer (1992) suggests that a vocabulary of 3000 word families of general English is enough for a good understanding of a general English text such as a novel. Other estimates have been as high as 5000 word families (Hirsh & Nation, 1992) as an adequate level for pleasure reading. The number of words needed for the reading of technical texts such as science texts or newspapers is larger than for less formal texts. There are several reasons for this. Firstly, there are higher proportions of academic and technical words in formal informative writing. Chung and Nation (2003) found that 38% of the running words in an anatomy text and 17% of the words in an applied linguistics text were technical words. Some of these words were drawn from the high frequency and academic vocabulary, but more were from what would in other texts be considered low frequency words. Secondly, because of the heavy cognitive demands of formal texts, a higher text coverage is likely to be needed. Where the text content is important we are less tolerant of unknown words. Thirdly, if formal reading is for academic purposes, then several

subject areas and topics are likely to be covered. The more diverse the range of subjects and topics, the much larger the vocabulary required (Sutarsyah, et al., **1994**)

The Nature of Vocabulary Acquisition:

An advanced language learner knows approximately ten thousand words (Schmitt, 2002). Although there is not a consensus on how learners learn such a large amount of vocabulary, there is a general picture of vocabulary acquisition in the literature (Schmitt, 2002). Some important features of vocabulary acquisition have been revealed through research on vocabulary acquisition.

One of those features is the incremental nature of vocabulary knowledge. Schmitt (2002) points out that the incremental nature of vocabulary acquisition refers to the gradual learning of different knowledge types that belong to a single word. He also stresses that these different types of knowledge cannot be learned entirely at one time. Moreover, some knowledge types are mastered before others. For example, in Schmitt's study, learners first learned a words' spelling, then the meaning of the words. He also found that within a single type of word knowledge, there was also a continuum. In this continuum, the learners first learned a word basic meaning and then learned other meanings of the word. One conclusion that can be drawn from Schmitt's study is that complete mastery of a word takes time because of the incremental nature of vocabulary acquisition.

Another aspect of vocabulary acquisition is the distinction between receptive and productive vocabulary. The term receptive vocabulary refers to the type of vocabulary knowledge that lets learners recognize and understand a word when encountered in a written or audio piece of language, whereas productive vocabulary refers to the type of vocabulary knowledge that enables learners to produce a word (Melka, 2001). According to Melka (2001), although there are certain levels of knowledge about a particular word, such knowledge should not be considered as two separate systems. They should be considered as differing degrees of familiarity dependent on each other, so knowing a word is not an all- or-nothing proposition; some aspects may have become productive, while others remain at the receptive level.

Another important feature of vocabulary acquisition is its retention fragility. When there is learning, there is also forgetting what has been learned. Forgetting is a natural part

of learning. When it comes to second language vocabulary, according to several research studies, lexical knowledge is more likely to be forgotten than grammatical knowledge (Cohen as cited in Craik; Craik, 2002). According to Schmitt (2002: 130), the fragility of vocabulary knowledge is due to the fact that "vocabulary is made up of individual units rather than a series of rules." Forgetting the learned vocabulary can mean losing all the effort put into learning them. Thus, once the vocabulary items are partly or completely learned, they should be recycled systematically to foster successful retention.

To summarize, traditionally, words such as go, fast, orange were considered to be acquired when the corresponding concepts were matched successfully with the

sounds and written forms (Schmitt 2002; Melka, 2001). However, recent studies on vocabulary acquisition have revealed that the knowledge of a word involves more than knowing its meaning (Nation, 2001; Read, 2000). Knowing a word means mastery of its pronunciation, spelling, relation to other words, and the other meanings it has. Once these knowledge types are learned, further effort should be put into activation of this knowledge. In addition, due to the existence of different types of knowledge about a word, the mastery of all these features cannot be developed at once (Schmitt 2002). Furthermore, vocabulary knowledge is subject to forgetting. Words should be systematically revised in order not to be forgotten (Craik, 2002). Considering all these insights, learners need to allocate a considerably long time to extend, consolidate, and retain their vocabulary knowledge (Schmitt 2002; Wesche & Paribakht., **2000**)